بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وخاتم النبيين ، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فهذه دراسة حديثية لتحقيق الأقوال ، مع بيان الراجح في لفظ رواية حديث أبي سعيد الخدري في فضل عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - في صحيح البخاري ، وذلك لما حدث من اختلاف نسخ صحيح البخاري في لفظ هذه الرواية ، وما تبع ذلك من اختلاف شرَّاح الحديث في بعض ما يؤخذ منه من الأحكام .

ولم أجد من اعتنى بتحقيق تلك الأقوال وبيان الراجح منها بأدلته مع الجواب عما يخالفه ، على النحو الذي أقدمه في مباحث هذه الدراسة ، وقد سميتها : « إرشاد القاري إلى النصِّ الراجح ، لحديث « ويح عمار ... » في صحيح البخاري ، وأثر ذلك في تحقيق معنى الحديث وفقهه » . وقد رتبته في ستة مباحث ، سائلا الله تعالى أن ينفع به إنه سميع مجيب والحمد لله رب العالمين .

الدكتور أحمد معبد عبد الكريم

المبحث الأول

عناية الإمام البخاري بمؤلفاته
ولا سيما كتابه الجامع الصحيح

من المعلوم لدى العلماء المختصين بعلوم السُّنَّة المطهرة : أن الإمام البخاري قد اعتنى بإعداد مؤلفاته عمومًا ، عناية فائقة ، حتى جاء عنه قوله : صنفت جميع كتبي ثلاث مرات(١) .

وعلى ضوء ما عُرِف من سيرته العلمية يمكن توجيه ذلك ، بأنه كان في مرة يجمع مادة الكتاب العلمية ، وفي مرة يصوغها على شكل مسودة ، وفي مرة ثالثة يهذبها ويبيضها(٢) .

وكان في ذروة عناية البخاري ، عنايته بتأليف جامعه الصحيح ومراعاة الصحة عمومًا فيما أودعه فيه ، فقد جاء عنه قوله : « صنفت كتاب الجامع ، وما أدخلت فيه حديثًا إلا بعدما استخرت الله تعالى ، وصليت ركعتين ، وتيقنت صحته »(٣) ، وقال أيضًا : « ما أدخلت في

---

(١) « السير » ١٢ / ٤٠٣ ، و « هدي الساري » ٤٨٥ ، ٤٨٧ و « تغليق التعليق » ٥ / ٤١٨ .

(٢) ينظر « تاريخ بغداد » ٢ / ٨ ، ١٤ و « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٢٢ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ « والسير » ١٢ / ٤٠٤ ، ٤٥١ و « هدي الساري » ٤٨٩ .

(٣) « شرح النووي لصحيح البخاري » / ٧ ، ٨ ، و « هدي الساري » ٤٨٩ و « تغليق التعليق » ٥ / ٤٢١ .

كتابي الجامع إلا ما صحَّ ، وتركت من الصحاح لحال الطول »(١) .

وفي لفظ: « لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحًا ، وما تركت من الصحاح أكثر »(٢) .

وقال أيضًا : « صنفت كتابي « الصحاح » لسِتّ عشرة سنة ، خرجته من ستمائة ألف حديث ، وجعلته حُجَّة فيما بيني وبين الله تعالى »(٣) .

فمن ذلك وغيره ، يتضح أنه كان ينتقي تلك الأحاديث التي أودعها في صحيحه ، ويختارها بعناية من بين آلاف الأحاديث التي تحمَّلها عن شيوخه ، في رحلته الواسعة بين مواطن الرواية في ربوع العالم الإسلامي في عصره ، شرقًا وغربًا ، واستغرق في مراحل تأليفه تلك السنوات الطوال ، انتقاء ، وجمعًا ، وتسويدًا ، وتبييضًا واضعًا نصب عينيه توفير شرط الصحة فيما يودعه فيه(٤) .

---

(١) « التعديل والتجريح » للباجي ١ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، « شرح النووي للبخاري » / ٧ ، « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٤٢ و « السير » ١٢ / ٤٠٢ .

(٢) « هدي الساري » ٧ و « تغليق التعليق » ٥ / ٤٢٦ .

(٣) « تاريخ بغداد » ٢ / ١٤ و « شرح النووي للبخاري » ٧ و « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٤٩ و « هدي الساري » ٤٨٩ .

(٤) ينظر تأييد ذلك في: «تغليق التعليق» ٥/ ٣٨٨، ٣٨٩ و«هدي الساري» ٤٥٢ و«شرح النووي للبخاري» /٧ و«شرحه لمسلم» ١/ ٣٣ و«الجمع بين الصحيحين» للحميدي ١/ ٧٣، ٧٤ و«السير» ١٢/ ٤٠٧، ٤١٤ و «تغليق التعليق» ٥/ ٤٢٦ .

وقد ظهر لمن مارس صحيح البخاري ممارسة تفصيلية فاحصة ، وهو الحافظ ابن حجر العسقلاني : أن الصحة التي وصف البخاري بها أحاديث جامعه كما تقدَّم ، تشمل ما هو صحيح لذاته وما هو صحيح لما يعضده ، وهو المسمَّى بالصحيح لغيره(١) .

ثم إن البخاري لم يكتف بنظره واجتهاده وحده في الانتقاء والتصحيح ، بل أراد زيادة التثبت والاطمئنان ، فعرض صحيحه على صفوة من نقاد عصره وهم : الإمام أحمد بن حنبل ، ويحيى ابن معين ، وعلي بن المديني ، فاستحسنوه ، وشهدوا له بالصحَّة ، إلا في أربعة أحاديث ، قال العقيلي :والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحة(٢) .

---

(١) ينظر : « نكت الحافظ ابن حجر على علوم الحديث لابن الصلاح » ١ /٤١٧ ، ٤١٩ و « هدي الساري » الفصل التاسع / ٣٨٤ وما بعدها .

(٢) « هدي الساري » / ٧ ، ٤٨٩ .

المبحث الثاني

من عناية الأُمَّة بصحيح البخاري وتلقيها له بالقبول

لهذا لم يكن غريبًا أن يعتبَر هذا الكتاب أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى ، وأن نجد طلاب علوم السُّنَّة المطهَّرة ، وجمهور الأمة الإسلامية بأسرها يحرصون أبلغ الحرص على سماع هذا الصحيح من مؤلِّفه ، ثم ممن سمعه منه ، ويكتبونه من أصله ، ثم مما تفرَّع منه من النسخ المعتبرة ، ويتداولونه هكذا جيلاً عن جيل ، مع الاتفاق على تلقيه بالقبول ، تعلُّمًا وتعليمًا ، وحجَّة ودليلاً .

فقد قال الإمام النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ : « هو : أول كتاب صُنِّفَ في الحديث الصحيح المجرَّد ، واتفق العلماء على أن أصحَّ الكتب المصنَّفه : صحيحا البخاري ومسلم ، واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحًا ، وأكثرهما فوائد » .

ثم قال : واعلم أن الأمة اجتمعت على صحَّة هذين الكتابين ، ومعنى هذا : أنه يجب العمل بأحاديثهما(١) وذَكَرَ الإمام محمد بن فتوح الحميدي نحو ذلك(٢) ، وذكر الحافظ ابن حجر إطباق

(١) « شرح النووي لصحيح البخاري » ٧ ، و « تغليق التعليق » ٥ / ٤٢٤ .

(٢) « الجمع بين الصحيحين » للحميدي ١ / ٧٣ - ٧٤ بتحقيق الأخ الدكتور / علي البواب .

جمهور الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين ، ونقل نحوه عن الإمام ابن دقيق العيد(١) ، وجاء عن محمد يوسف الفربري أشهر من روى صحيح البخاري عنه ، قال : « سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل ، فما بقي أحد يُرْوَى عنه غيري(٢) » .

وقد ذكر الفربري هذا بحسب علمه هو ، ولكن بقي بعد وفاته بعض من روى الصحيح عن الإمام البخاري كما سيأتي(٣) .

وقد عُرِفَ من المسيرة العلمية للإمام البخاري أنه كان يعقد مجالس حافلة لإملاء الحديث ، ويُكتب فيها عنه ، حتى كان له في بغداد وحدها ثلاثة من المستملين ، وكان يجتمع في مجلسه للإملاء آلاف كثيرة(٤) .

---

(١) « هدي الساري » ٣٨٤ و « الاقتراح » لابن دقيق العيد / ٣٢٦ ، ٣٢٧ ط بغداد .

(٢) « تاريخ بغداد » ٢ / ٩ و « شرح النووي للبخاري » / ٤ ، ٧ و « إفادة النصيح » لابن رشيد / ١٨ و « السير » ١٢ / ٣٩٨ و « التقييد » لابن نقطة ١ / ١٣١ وتحرف فيه « تسعون » إلى « سبعون » .

(٣) وينظر : « هدي الساري » / ٤٩١ و « تغليق التعليق » ٥ / ٤٣٦ .

(٤) « تاريخ بغداد » ٢ / ٥ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ و « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٥٢ و « السير » ١٢ / ٤٣٣ و « هدي الساري » / ٤٨٥ .

وفي آخر مرة قدم فيها البخاري بغداد أملى مجالس من صحيحه وكان ممن سمعها منه القاضي حسين بن إسماعيل المحاملي ، من مشاهير رواة الصحيح عن البخاري ، وآخر من حدَّث عنه ببغداد موتًا[١] .

ولهذا فإن الصحيح قد تواتر نقله عن البخاري ، سماعًا وقراءة ، جيلاً بعد جيل ، في مختلف الأقطار ، وثبت نقله كتابةً من نسخته الأصلية الخاصة ، التي كانت تحت يد أشهر تلاميذه ، وهو الفِرَبْرِيّ ، كما سيأتي .

قال الإمام النووي : « اعلم أن صحيح البخاري رحمه الله متواتر عنه ، واشتهر عنه من رواية الفِرَبْرِيّ » ، ثم قال : « ورواه عن الفِرَبْرِيّ خلائق » وذكر منهم جماعة ، ثم قال : « وآخرون ، ثم رواه عن كلّ واحد من هؤلاء جماعات » .

ثم قال : واشتهر في بلادنا – يعني : الشام – عن أبي الوقت عن الداودي عن الحموي عن الفِرَبْرِيّ عن البخاري[٢] .

وقال ابن رشيد – بعد ذكره أهمية رواية الفِرَبْرِيّ – ثم تواتر

(١) « تاريخ بغداد » ٢ / ٥ ، و « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٣٤ و « تغليق التعليق » ٥ / ٤٣٥ ، ٤٣٦ و « فتح الباري » ١ / ٥ .

(٢) « شرح النووي لصحيح البخاري » / ٤ .

الكتاب عن الفِرَبْرِيّ ، بل زاد ، حتى كأنما عناه القائل :

تَوَاتَر حَتَّى لَمْ يَدَعْ لِي رِيْبَةً ولم يك عَمَّا خَبَّرُوا مُتَعَقَّبُ

فتطوق به المسلمون ، وانعقد الإجماع عليه ، فلزمت الحجة ، ووضحت المحجة ، والحمد لله[١] .

---

(١) « إفادة النصيح » لابن رشيد / ١٩ .

المبحث الثالث

روايات الصحيح عن البخاري وسبب اختلاف النسخ الخطية والمطبوعة

ومن آلاف الذين سمعوا صحيح البخاري منه ، وحصل بمجموعهم تواتر نقله عنه ، كما تقدَّم ، اشتهر بروايته ، وإسماعه لمن بعدهم ، جماعة ، منهم :

١ - **إبراهيم بن معقل النسفي أبو إسحاق** ، وقد فاته سماع قدر ثلاثمائة حديث من أواخر الجامع ، وأجازه البخاري بها ، فكان يرويها عنه بالإجازة[(١)] [(٢)] .

٢ - **الحسين بن إسماعيل المحاملي** ، وهو آخر من حدث عن البخاري ببغداد ، موتًا كما أسلفت[(٣)] وكان سماعه من البخاري لبعض الصحيح فقط ، في آخر مرة قدم البخاري فيها بغداد[(٤)] .

---

(١) « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٣٤ و « التغليق » ٥ / ٤٣٥ و « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٦٨٦ .

(٢) « إفادة النصيح » لابن رشيد / ١٩ و « نكت ابن حجر على ابن الصلاح والعراقي » ١ / ٢٩٤ - ٢٩٥ .

(٣) ينظر : « تهذيب الكمال » ٤ / ٤٣٤ و « تاريخ بغداد » ٢ / ٥ و « فتح الباري » ١ / ٥ .

(٤) « فتح الباري » لابن حجر ١ / ٥ .

٣ - **حماد بن شاكر** ، **الوراق** ، النسفي ، أبو محمد ، وكان له نسخة أصل كاملة من صحيح البخاري ، ولكن سماعه للصحيح من البخاري ينقص نحو مائتي حديث من أواخره ، عما في رواية الفِرَبْرِيّ ، الآتي ذِكْرُه . فيروي حماد هذا العدد عن البخاري ، بالإجازة من البخاري ، وبذلك كان يُحَدِّثُ بالصحيح كاملاً[١] .

٤ - **طاهر بن محمد بن مخلد النسفي**[٢] .

٥ - **منصور بن محمد بن على البزدَوي** ، أبو طلحة ، وهو آخر من كان يروي الصحيح عن البخاري موتًا ، عدا المحاملي ، السابق ذِكْرُه ، وذكر ابن نقطة أن من العلماء مَنْ كانوا يضعفون روايته للصحيح بالسماع فقط ، وذلك من جهة أنه كان صغيرًا حين سمعه من البخاري ، لكنه مع ذلك قد سمع منه أهل بلده ، وكانت الرحلة إليه في أيامه ، وكان يروي الصحيح كله ، ويعوّل في روايته على أصل حماد بن شاكر ، أحد رواة الصحيح أيضًا عن البخاري كما تقدَّم[٣] .

---

(١) « التقييد » لابن نقطة ١ / ٣١٤ و ٢ / ٢٥٨ و « السير » ١٢ / ٣٩٨ و « نكت ابن حجر على ابن الصلاح والعراقي » ١ / ٢٩٤ - ٢٩٦ .

(٢) « السير » ١٢ / ٣٩٨ .

(٣) ينظر في تأييد ما ذكرت بشأن رواية البزدوي هذا : « التقييد » ٢ / ٣٥٨ - ٢٥٩ و « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٢٦ و « السير » ٣٩٨/١٢ و « تغليق التعليق » ٥ / ٤٣٥ .

٦ - **محمد بن يوسف بن مطر الفِرَبْرِيّ** ، وهو أشهر من روى الصحيح عن البخاري ، وتتميز روايته عن غيرها ، بأنه سمع الصحيح كاملاً من البخاري ، وتعدَّد سماعه له ، فقد جاء في ترجمته ما يدلُّ على سماعه الصحيح من البخاري ثلاث مرات : إحداها في بلده « فِرَبْر » سنة ٢٤٨ وسنة ٢٥٤ هـ وسنة ٢٥٥ هـ وبذلك يكون سماعه هذا الأخير مقارب جدًّا لتاريخ وفاة الإمام البخاري في آخر رمضان سنة ٢٥٦ هـ[(١)] وعليه يكون الثابت في روايته هو أقرب ما استقر عليه البخاري في صحيحه .

ولهذا اشتهرت رواية الفِرَبْرِيّ هذه في عامة الأقطار الإسلامية ، وحرص على تلقيها القاصي والداني .

قال ابن رشيد المتوفى سنة ٧٢١ هـ وشيخ محدثي الأندلس في وقته[(٢)] .

والطريق المعروف اليوم إلى البخاري في مشارق الأرض ومغاربها باتصال السماع ، طريق الفِرَبْرِيّ ، وعلى روايته اعتمد الناس ،

---

(١) ينظر « التقييد » لابن نقطة ١ / ١٣٢ و « إفادة النصيح » لابن رشيد / ١٦ ، ١٧ هامش ، و « تهذيب الكمال » ٢٤ / ٤٣٦ ، ٤٦٧ .

(٢) ينظر في التعريف به : « الديباج المذهب » لابن فرحون ٢ / ٢٩٧ بتحقيق أ.د / الأحمدي أبو النور ، وفي « ذيل تذكرة الحفاظ » لابن فهد / ٩٧ .

لكمالها ، وقربها ، وشهرة رجالها[١] .

وقال الحافظ ابن حجر عن رواية الفِرَبْرِيّ هذه : وروايته للصحيح أتمّ الروايات[٢] ، وذكر أنها هي التي اتصلت بالسماع في عصره ، وما قبله[٣] .

وقد بلغت عنايته بالصحيح أنه كتب نسخته منه بخطه ، فكان من العلماء من يقابل نسخته بها للتوثيق[٤] .

كما تَمَيَّزَ الفِرَبْرِيّ أيضًا بميزة أخرى وهي أنه كان لديه نسخة الإمام البخاري الخاصة من الصحيح ، فلعلَّه نقل نسخته السابق ذِكْرُها عنها ، خاصة وقد عرف أنه مكَّنَ عددًا ممن روى عنه الصحيح من تلك النسخة الأصلية فنقلوا عنها نسخهم .

قال ابن رشيد عقب إشادته السابقة برواية الفِرَبْرِيّ : « وكان عنده أصل البخاري ، ومنه نَقَل أصحابُ الفِرَبْرِيّ ، فكان ذلك حجة له عاضدة ، وبصدقه شاهدة »[٥] .

---

(١) « إفادة النصيح » لابن رشيد / ١٨ ، ١٩ .

(٢) « التعليق » ٥ / ٤٣٥ .

(٣) « هدي الساري » / ٤٩١ ، ٤٩٢ .

(٤) ينظر « فتح الباري » لابن حجر ١ / ٥٤٢ .

(٥) « إفادة النصيح » لابن رشيد / ١٨ .

ومن الذين رووا عن الفِرَبْرِيّ صحيح البخاري ، ومكنهم من نقل نسخهم من أصل البخاري المذكور ، أربعة هم :

١ – إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم ، المستملي أبو إسحاق(١) .

٢ – وعبد الله بن أحمد بن حمُّويه أبو محمد الحمُّويي ، السرخسي ، وقد عُرف بأن نسخه الخطية كانت أصولاً حسانا(٢) وتقدَّم قول النووي : « إن روايته للبخاري هي المشهورة بالشام » .

٣ – ومحمد بن مكي بن محمد المرزوي ، أبو الهيثم الكُشْمِيْهَنِيّ ، وهو آخر من توفي ممن حدث بالصحيح عن الفِرَبْرِيّ ، بمرو ، وعده ابن رشيد من مشاهير من روى الصحيح عن الفِرَبْرِي(٣) .

٤ – محمد بن أحمد بن عبد الله ، الفقيه ، أبو زيد المرزويّ(٤) قال ابن رشيد : هو أجلُّ من روى الكتاب عن الفِرَبْرِيّ(٥) ، وقد روى الباجي عن أبي ذر الهروي عن إبراهيم

---

(١) ينظر في التعريف به : « التقييد » لابن نقطة ١ / ٢٢٠ و « السير » ١٦ / ٤٩٢ .

(٢) انظر « إفادة النصيح » ٢١ ، ٢٩ ، ٣٤ و « التقييد » ٢ / ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) « التقييد » لابن نقطة ١ / ١١١ ، ١١٢ و « إفادة النصيح » / ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٦ .

(٤) ينظر : « التقييد » ١ / ٣٥ مع ١١٢ « والفتح » ١ / ٥ .

(٥) « إفادة النصيح » / ٢٢ .

المستملي ، - وهو أحد هؤلاء الأربعة المتقدم ذِكْرُهم - قال : انتسخت كتاب البخاري من أصله ، كان عند محمد بن يوسف الفِرَبْرِيّ ، فرأيته لم يَتِمَّ بعد ، وقد بَقِيَتْ عليه مواضع مبيضة[(١)] كثيرة ، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئًا ، ومنها أحاديث لم يترجم عليها ، ثم قال المستملي : فأضفنا بعض ذلك إلى بعض[(٢)] . ومعنى هذا أن الأحاديث التي وجد المستملي أن البخاري لم يضع لها عناوين أبواب ، قام هو بحسب فَهْمِهِ وتقديره بضمٍّ بعض تلك الأحاديث إلى بعض ، تحت تراجم الأبواب ، بحسب ما ظهر له من معنى الحديث من جهة ، ومعنى الترجمة التي قبله أو بعده في نسخة الإمام البخاري من جهة أخرى ، وقد قرر ابن رشيد ما رواه الباجي فقال : « ونقل أبو إسحاق ، - يعني المستملي - ، فَرعَه من أصل البخاري »[(٣)] . ويبدو أن الثلاثة الآخرين ، وهم الحموي والكُشْمِيْهَنِيّ والمروزي ، فعلوا في نسخهم مثل صاحبهم المستملي ، كل منهم بحسب فهمه وتقديره ، فكان هذا سببًا لاختلاف رواياتهم ونسخهم الخاصة من الصحيح ، مع كونهم

---

(١) يعني لم يكتب فيها شيء .

(٢) « التعديل والتجريح » للباجي ١ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(٣) « إفادة النصيح » / ٢٥ .

جميعًا قد نقلوا من أصل واحد ، وهو نسخة الإمام البخاري التي كانت عند شيخهم الفِرَبْرِيّ ، وأربعتهم يروون الصحيح أيضًا عن شيخ واحد هو الفِرَبْرِيّ .

قال الباجي : ومما يدلُّ على صحة هذا القول : أن رواية أبي إسحاق المستملي ، ورواية أبي محمد السرخسي ، ورواية أبي الهيثم الكشميهني ، ورواية أبي زيد المروزي – وقد نسخوا من أصل واحد– فيها التقديم والتأخير ، وإنما ذلك بحسب ما قَدَّرَ كلّ واحد منهم – فيما كان في طرة ، أو رقعةٍ[١] مُضافَةٍ ، أنه من موضعٍ مَّا ، فأضافه إليه ، ويبين ذلك : أنك تجد ترجمتين وأكثر من ذلك متصلة ، ليس بينها أحاديث[٢] .

وقد نقل الحافظ ابن حجر توجيه الباجي هذا الاختلاف في روايات الأربعة المذكورين للصحيح عن شيخهم الفِرَبْرِيّ ، وكذا اختلاف نسخهم المنقولة عن أصل واحد ، وهو نسخة الإمام

---

(١) « الطرة » : حاشية الورقة وطرفها أو جانبها ، و « الرقعة » : القطعة من الورق تكتب « المعجم الوسيط » ١ / ٣٦٥ مادة « رقع » ٢ / ٥٥٤ مادة « طر » ومن له خبرة بالمخطوطات يعرف أن من لوازم نسخ المؤلفين بخطهم وجود مثل هذه الإلحاقات فيها ، لتكملة الساقط من نصوص الكتاب التي يَذْهَل عنها خلال كتابة مسوَّدة الكتاب .

(٢) « التعديل والتجريح » للباجي ١ / ٣١٠ ، ٣١١ .

البخاري نفسه ، ثم قال : وهذه قاعدة حسنةٌ يُفزَعُ إليها حيث يتعسّر وجه الجمع بين الترجمة والحديث ، وهي مواضع قليلة جدًّا(١) .

ونقل الإمام ابن رشيد أيضًا توجيه الباجي المذكور لاختلاف روايات ونسخ الأربعة المذكورين من الصحيح ، ثم علل وجود البياض في نسخة الإمام البخاري في موضع تراجم بعض الأبواب ، بما عرف من تأني الإمام البخاري وحرصه على دقة الاستنباط للأحكام من الأحاديث ، وهو أمر لا يعاب به فاعله ، لاسيما مع ما عرف به الإمام من حُسْنِ النية وجميل الفعلة فيما أنجزه من تراجم الكتاب ، وهو الغالب ، كما قدمت(٢) .

لكن الإمام القسطلّاني نحا منحى آخر ، وهو تعقب الإمام الباجي في قوله السابق ، فقال : « وهذا الذي قاله الباجي ، فيه نظر ، من حيث إن الكتاب – يعني صحيح البخاري – قرئ على مؤلفه ، ولا ريب أنه لم يُقْرأ عليه إلا مرتبًا ، مبوّبًا ، فالعبرة بالرواية ، لا بالمسوَّدة التي ذكر صفتها » . اهـ(٣) .

(١) « هدي الساري » / ٨ .

(٢) ينظر : « إفادة النصيح » لابن رشيد / ٢٦ – ٢٨ .

(٣) ينظر : « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » للقسطلاني (١ / ٢٤) .

وهذا التعقب من القسطلاني هو الأظهر لموافقته ، لواقع صنيع البخاري في تعدد تحمل الصحيح عنه سماعًا منه وقراءة عليه من كثيرين ، ومثل هذا لا يكون من مسوَّدة الكتاب ؛ بل لابد أن يكون من نسخة مبيضة كاملة .

ثم إن ممن اشتهر برواية الصحيح بالسماع عن كل من المستملي والحَمُّويي والكُشْمِيْهَنِيّ ، الإمام عبد بن أحمد بن محمد الهروي ، أبو ذر ، وانتشرت روايته للصحيح هذه عن شيوخه الثلاثة في بلاد المشرق والمغرب ، وكان من الرواة عنه من يصحح نسخته على نسخته من الصحيح التي عُنِي فيها بضبط وتمييز فروق روايات شيوخه[١] الثلاثة ، بذِكْرِ رمز اصطلاحي لكل واحد منهم ، وَوَضْع تلك الرموز على مواضع الاختلاف والاتفاق[٢] ولهذا اعتبرها الحافظ ابن حجر أتقن الروايات ، وجعلها عمدته في ألفاظ روايات الصحيح التي يشرحها في الفتح حيث يقول في بدايته : فليقع الشروع في الشرح ، والاقتصار على أتقن الروايات عندنا ، وهي رواية أبي ذر عن مشايخه الثلاثة ،

---

(١) ينظر : إفادة النصيح / ٢٦ - ٢٨ .

(٢) ينظر الرموز وطريقة وضعها ، ومن قابل نسخة بنسخة من الرواة عنه في « إفادة النصيح » ٤٥ ، ٤٦ .

لضبطه لها ، وتمييزه لاختلاف سياقها ، مع التنبيه إلى ما يُحتاج إليه مما يخالفها[١] .

وكذلك كان سعيد بن عثمان بن السكن ، أبو علي ، من مشاهير الأئمة الذين رووا الصحيح عن الفِرَبْرِيّ[٢] .

وقال القاضي عياض عن روايته هذه : أَتقَنَ ابنُ السكن روايته لصحيح البخاري ، فأكثرُ مَنثُورِ أحاديثِهِ ، ومُخْتَلِّ رواياته ، هي عنده متقنة صحيحة ، أتقنها وصحَّحها من سائر الأحاديث الأخر الواقعة في الكتاب وغيره[٣] ، وكان هو أول من جلب صحيح البخاري إلى مصر ، كما قال الذهبي[٤] . وأيضًا روى الصحيح عن الفِرَبْرِي : إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني ، أبو علي ، وصفه الذهبي بأنه خاتمة من روى الصحيح عن الفِرَبْري[٥] ، وكان سماعه من الفِرَبْري سنة ٣٢٠ هـ ، وفي السنة نفسها مات الفِرَبْرِي[٦] ، ثم حدَّث هو بصحيح البخاري عنه ،

---

(١) « فتح الباري » لابن حجر ١ / ٧ .

(٢) « تذكرة الحفاظ » ٢ / ٩٣٧ « وإفادة النصيح » / ٢٢ .

(٣) « إفادة النصيح » / ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) « سير النبلاء » ١٦ / ١١٧ والمراد : جَلْبُ روايته بالإسناد إلى مؤلفه .

(٥) « تذكرة الحفاظ » / ١٠٢٣ .

(٦) « التقييد » ١ / ٢٤٣ .

ومقتضى تأخُّرِ سماعه هكذا من الفِرَبْرِي ، أن يكون الثابت في روايته من الصحيح مقدمًا في الاعتبار ، على رواية من هو متقدم عنه في سماع الصحيح من الفِرَبْرِي ، وسيأتي بيان أثر هذا في ثبوت عبارة الحديث التي نحن بصددها .

وقد عُرفت رواية الكُشَاني للصحيح « بالرواية الكُشَانية » نسبة إلى الكُشاني هذا ، وممن اعتنى بروايتها أهل العراق(١) .

وأيضًا حماد بن شاكر راوي الصحيح عن البخاري كان له نسخةُ أصلٍ ، خطِّيَّة كاملة كما تقدَّم ، وقد سمع فيها أبو طلحة منصور البزدوي ، وهو من أواخر من روى الصحيح عن البخاري موتًا ، كما تقدَّم(٢) .

وهكذا تعدَّدت الروايات للصحيح عن البخاري ، وانتشرت في ربوع العالم الإسلامي ، وتعدَّدت تبعًا لذلك نسخه الخطِّيَّة ، سواء ما كان منها للرواة عن البخاري مباشرة كالفِرَبْرِيّ ، وحماد بن شاكر وغيرهما ، أو ما كان للرواة عن تلاميذ البخاري كالمستملي وابن حَمُّويَهْ والكُشْمِيْهَنِيّ والمروزي ، وابن السكن ، أو ما كان لمن روى عن هؤلاء التلاميذ ، كأبي ذر الهروي ، واشتهر بعضها

---

(١) « إفادة النصيح » ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) وانظر : « التقييد » ٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

في الشرق والغرب عمومًا ، مثل رواية الفِرَبْرِي ، ونُسَخُ عدد من تلاميذه ، وبعضها اشتهر في بلد معين ، مثل رواية الكُشاني عند أهل العراق ، كما أسلفت ، ورواية ابن حَمُّويه في الشام ، كما ذكر النووي ذلك(١) .

ولأجل هذا كله حصلت فروق بين النسخ الخطِّيَّة لصحيح البخاري ، وحصلت كذلك في المطبوع منه ، تبعًا لاختلاف النسخ الخطية المطبوع عنها ، وبعض هذه الاختلافات بالتقديم والتأخير ، وبعضها بالزيادة والنقص في ألفاظ من الروايات ، وبعضها في التراجم للكتب أو الأبواب(٢) .

ومن يراجع شروح البخاري المتداولة ، يجد بيان الشراح لذلك كله ، كما سيأتي في لفظ الحديث الذي نحن بصدده ، وقد تواصل العلماء من رواة الصحيح والمعنيين به ، جيلاً بعد جيل على بذل غاية الجهد في ضبط روايات الصحيح ، وتحرير الفروق بينها مع الترجيح أو الجمع بينها ، كما تقدَّمت الإشارة لجهد الحافظ

---

(١) « شرح البخاري » للنووي / ٤ .

(٢) تنظر : « مقدمة نسخة الحافظ اليونيني من صحيح البخاري » ص ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٩ و ص ٣٢ بتحقيق الشيخ مفلح بن علي الشمري بكلية أصول الدين بالرياض – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

أبي ذر الهروي ، والحافظ سعيد بن عثمان بن السكن وغيرهما .

ومن أبرز من عُني بذلك من المتأخرين ، عناية فائقة : الإمام أبو الحسين علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليونيني الحنبلي المتوفى سنة ٧٠١ هـ[(١)] .

فقد اعتنى بتحرير نسخة تامة من الصحيح ، عُرِفَتْ حتى الآن بالنسخة اليونينية ، وأَثبت في صلبها ما اتفق عليه أصل سماعه هو ، مع أربعة أصول للصحيح ، لأربعة من الحفاظ المتقنين ، المعنيين به ، وهم : أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ، وأبو ذر عبد ابن أحمد الهروي ، وأبو القاسم ابن عساكر ، وأبو سعد عبد الكريم السمعاني .

كما أثبت بحواشيها ، وبين سطورها فروقًا لأشهر روايات الصحيح عن الفِرَبْرِي وعمن دونه ، من تلاميذه ، فمن بعدهم[(٢)] .

وقد ذكر اليونيني أن الفروق التي لاحظها بين الرواة المشهورين عن الفِرَبْرِي ، بعضها في التراجم ، وبعضها في الأحاديث ،

---

(١) « الدرر الكامنة » لابن حجر ٣ / ١٧١ - ١٧٢ و « المعجم المختص بالمحدثين » للذهبي ترجمة رقم (٢٠٧) .

(٢) تنظر : « مقدمة نسخة البونيني » / ٢١ - ٢٣ ، ٣٠ ، و « إرشاد الساري » ١ / ٤٠ .

وبعضها في الكلمات[١] ، والحديث الذي معنا مثال لهذا الأخير وهو فروق الكلمات . وقد استفاد من هذه النسخة وغيرها شرّاح صحيح البخاري ، كالحافظ ابن حجر في « فتح الباري » والإمام العيني في « عمدة القاري » ، والإمام القسطلاني في « إرشاد الساري » ، وهو أكثرهم عناية بضبط ألفاظ وفروق الروايات وقد قرر في مقدمة شرحه أن الناس عوَّلوا على أصل اليونيني هذا في روايات الجامع ، لمزيد اعتنائه وضبطه ، ومقابلته على الأصول المذكورة ، وكثرة ممارسته ومقابلته لنسخته من الصحيح ، ثم ذكر أنه وقف بنفسه على أصل اليونيني هذا ، وعلى فروع مقابلة عليه ، واختار أَجَلَّها وهو الفرع المنسوب للإمام المحدِّث محمد ابن أحمد الغزوليّ ، ثم قام بمقابلة نسخته من الصحيح التي شرح عليها مقابلة دقيقة بكلٍّ من أصل اليونيني ، وفرع الغزولي[٢] ، فتعتبر نسخة القسطلاني هذه التي ساقها بأكملها خلال شرحه ، من أوثق نسخ الصحيح التي وصلت إلينا مطبوعة ، حتى الآن .

وأيضًا هناك طبعة صحيح البخاري المعروفة بالطبعة السلطانية ، وقد أثبت عليها بيان دقيق لاختلاف روايات الصحيح عن الإمام

(١) تنظر : « مقدمة نسخة اليونيني » / ٢٣ .

(٢) « إرشاد الساري » ١ / ٤٠ ، ٤١ .

الفِرَبْرِي تلميذ البخاري ، وأشهر رواة الصحيح عنه ، وأكثرهم عناية بنشر نسخه المأخوذة عن نسخة الإمام البخاري نفسه ، كما تقدم فتعدُّ هذه النسخة - بعد نسخة القسطلاني - أوثق طبعات صحيح البخاري حتى الآن ، لكونها مأخوذة عن النسخة اليونينية ، أو عما تفرع منها ، مع الاستئناس بنسخ أخرى(١) .

وعليه فإن ما نجده من فروق بين نُسَخِ صحيح البخاري التي بين أيدينا ، مخطوطة أومطبوعة ، لا يعتبر قادحًا في سلامة عموم نصوص الصحيح ، ولا معارضًا لما سبق تقريره من ثبوت تواتر مَجْموعِهِ ، سماعًا ، ونقلاً عن الإمام البخاري ، فمن بعده ، بل وإلى يومنا هذا .

حيث تتابعت عناية الإمام البخاري نفسه بتأليف الصحيح ، وكتابته ، وإسماعه للآلاف من السامعين والرواة ، وتلته عناية رواة الصحيح عنه ، فَمَن بَعدهم ، وكذا ناسخوه عن أصله ، وما تفرَّع عنه ، من متقدمين ومتأخرين كما أسلفت ، ثم عناية شراحه بضبط تلك الفروق التي حصلت بين الروايات ، والتوفيق بين ما يمكن الجمع بينه بوجه معتبر ، أو ترجيح ما يظهر رجحانه ببعض وجوه

---

(١) تنظر : مقدمة الطبعة لكلٍّ من الشيخ أحمد شاكر ، والشيخ حسونة شيخ الأزهر - رحمهما الله تعالى ١ / ١ - ٨ . طبعة مصورة بدار الجيل بلبنان .

الترجيح كذلك ، على نحو ما سنجده في الحديث الذي نحن بصدد تحقيق الأقوال في ثبوت لفظه في صحيح البخاري .

وذلك على النحو التالي :

المبحث الرابع

تخريج رواية الحديث من صحيح البخاري وتوضيح الفرق بين النُّسَخِ الحالية فيها

حديث أبي سعيد الخدري ، في فضل عمار بن ياسر رضي الله عنه قد أخرجه البخاري في صحيحه ، في موضعين :

الأول : في كتاب الصلاة - باب التعاون في بناء المسجد .

قال الإمام البخاري : حدَّثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدَّثنا عبدُ العزيزِ بن مُخْتارٍ ، قال : حدَّثنا خالدُ الحَذَّاءُ عن عِكْرِمَةَ ، قال : قال لي ابنُ عَبَّاسٍ ، ولابنِه عَلِيٍّ : انْطَلِقا إلى أبي سعيدٍ ، فاسْمَعَا من حَدِيثِهِ ، فانْطَلَقْنَا ، فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ فَاحْتَبَى ، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا ، حَتَّى أَتَى عَلَى ذِكْرِ بِنَاءِ المَسْجِدِ ، فَقَالَ : « كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً ، وَعَمَّارٌ لَبِنَتَيْنِ ، لَبِنَتَيْن ، فَرَآهُ النَّبيُّ ﷺ فَيَنْفُضُ التُّرَابَ عَنْهُ ويَقُولُ : « وَيْحَ عَمَّارٍ ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيةُ ، يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ ، ويَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ » ، قال : يقولُ عَمَّارٌ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الفِتَنِ »[1] .

---

(١) كذا في طبعة « البخاري » التي طبعت مع « فتح الباري » في المطبعة السلفية وما صُوِّر عنها ج ١ / ٥٤١ حديث رقم (٤٤٧) . والتي طبعت مع « عمدة القاري » للعيني في مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٩٢ هـ ٤ / ٢٢ ، ٢٣ . وأما في الطبعة السلطانية ، والطبعة المصورة عنها بدار الجيل بيروت ١ / ١٢٢ فقد =

الموضع الثاني : كتاب الجهاد والسير – باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله .

قال البخاري : حَدَّثنا إبراهيمُ بنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا عبدُ الوهَّابِ ، حدَّثنا خالدٌ عن عِكْرمةَ أنَّ ابنَ عَبَّاسٍ قالَ لَهُ ولِعليٍّ بنِ عبدِ اللهِ : إئْتِيَا أبا سعيد فاسمعا من حَدِيثِهِ ، فَأَتَيَا وَهُو وأَخُوهُ في حَائِطٍ لَهُمَا يَسْقِيَانِه ، فَلَمَا رَآنا جَاءَ ، فَاحْتَبَى ، وَجَلَسَ ، فَقَال : كُنَّا نَنْقُلُ لَبِنَ المَسْجِدِ لَبِنَةً لَبِنَةً ، وَكَانَ عَمَّارٌ يَنْقُلُ لَبِنَتَيْن ، فَمَرَّ بِهِ النَّبيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَنْ رَأْسِهِ الغُبَارَ ، وَقَالَ : « وَيْحَ عَمَّارٍ ، تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ عَمَّارٌ يَدعُوهُم إلَى الله ، وَيَدْعُونَهُ إلَى النَّارِ »(١) .

❁ ❁ ❁ ❁

= ذكرت عبارة « تقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيةُ » ووضع فوقها رمزان يشيران إلى أنها ساقطة من رواية أبي ذر الهروي ، ومن نسخة عبد الله بن إبراهيم الأصيلي وأما في طبعة المكتب الإسلامي باستانبول سنة ١٣٩٩ هـ والمصوَّرة عن طبعة استانبول سنة ١٣١٥ هـ جاءت الرواية بدون عبارة « تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيةُ » ١ / ١١٥ ، وكذا في طبعة « البخاري » مع « الفتح » بمطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ ٢ / ٨٧ ، ٨٨ ، والطبعة التي ضمن « إرشاد الساري » للقسطلاني ١ / ٤٤٠ ، ٤٤١ وهي مصورة عن طبعة بولاق بمصر سنة ١٣٢٢ هـ .

(١) كذا في طبعة « البخاري » مع « الفتح » في المطبعة السلفية بالقاهرة =

المبحث الخامس

أقوال العلماء في نصّ رواية البخاري للحديث وبيان الراجح منها

يلاحظ مما قدمته في التخريج أنه في طبعتين للصحيح ، إحداهما مع « الفتح » في طبعة المطبعة السلفية ، وما صُوِّرَ عنها .

والثانية مع « عمدة القاري » في طبعة مصطفى الحلبي .

جاءت الرواية في الموضعين من هاتين الطبعتين كاملة ، باشتمالها على عبارة « تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ » عقب عبارة « وَيْحَ عَمَّار » .

وسيأتي أن هذا هو ما يترجَّح ثبوته في روايات الصحيح ، وفي نُسَخِه الموثقة .

= ٦ / ٣٠ حديث (٢٨١٢) ، والتي مع « عمدة القاري » طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٩٢ هـ ج ١١ / ٣٥٠ وفي متن « البخاري » المطبوع وحدهُ في استانبول سنة ١٣١٥ هـ وما صور عنه ٣ / ٢٠٧ باب ١٧ . وفي المطبوع مع « الفتح » في مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٨ هـ ٦ / ٣٧٠ ، وفي طبعة « إرشاد الساري » للقسطلاني السابق الإحالة عليها ٥ / ٤٩ وأشار القسطلاني إلى أن عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » ساقطة في هذا الموضع من رواية أبي ذر الهروي فقط ، كما سيأتي في بيان الأقوال ومناقشتها . وفي متن البخاري من الطبعة السطانية ٤ / ٢٥ ، جاءت كما عند القسطلاني مع وضع الرمز الدال على عدم وجودها في رواية أبي ذر فقط .

ولكن يلاحظ أيضًا أن بقية الطبعات بعد اتفاقها على ابتداء الرواية في الموضعين بعبارة « وَيْحَ عَمَّار » قد اختلفت فيما ذُكِرَ عقبها وأكثرها ثبت فيه في الموضع الثاني عبارة « تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ » .

وهكذا نجد العلماء المعنيين بالصحيح ، وشرّاحه قد اختلفوا :

فمنهم من ذَكَرَ أن الرواية في أحد الموضعين – على الأقل – ثبت فيها عبارة « تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ » عقب عبارة « وَيْحَ عَمَّار » .

ومنهم من ذَكَرَ أن الرواية في الموضعين ليس فيها عبارة « تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ » وجعل عدم ذكرها من صنيع البخاري نفسه ، مع تعليل بعضهم لذلك بما سيأتي ذِكْرُه ، والجواب عنه بمشيئة الله تعالى .

ومنهم من جعل ذِكْرَ هذه العبارة وعدم ذِكْرِها ليس من صنيع البخاري نفسه ، ولكن من اختلاف رواة الصحيح عن الفِرَبْرِي ، الذي هو أشهر مَنْ روى الصحيح عن البخاري بسماعه منه مرارًا كما تقدم .

وكذا حصل اختلاف النسخ ، ممن نقل من تلاميذ الفِرَبْرِي نسخة لنفسه من نسخة البخاري الخاصة ، كما تقدَّم .

وإليك التفصيل :

١ – ذكر أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي في كتابه « الجمع بين الصحيحين » روايتي الحديث السابقتين ، بدون ذِكْرِ

عبارة « تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ » ثم قال : في هذا الحديث زيادة مشهورة(١) لم يذكرها البخاري أصلاً في طريقي هذا الحديث - يعني : طريقي عبد العزيز بن مختار ، وعبد الوهاب - وهو الثقفي - كلاهما عن خالد الحَذَّاء - .

قال : ولعلها لم تقع إليه فيهما ، أو وقعت فحذفها لغرض قصده في ذلك .

ثم قال : وأخرجها أبو بكر البرقاني ، وأبو بكر الإسماعيلي قبله ، وفي هذا الحديث عندهما : أنَّ رسول الله ﷺ قال : « وَيْحَ عَمَّارٍ ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ » .

ثم قال الحميدي : قال أبو مسعود الدمشقي (في) كتابه(٢) : لم يذكر البخاريُّ هذه الزيادة ، وهي في حديث عبد العزيز بن المختار ، وخالد بن عبد الله الواسطي ، ويزيد بن زريع ، ومحبوب ابن الحسن ، وشعبة ، كلهم : عن خالد الحَذَّاء .

ورواه إسحاق بن عبد الوهَّاب هكذا .

وأما حديث عبد الوهَّاب الذي أخرجه البخاري دون هذه الزيادة

---

(١) يعني : في غير رواية البخاري هذه ، بدليل بقية كلامه بعد هذا .

(٢) يعني : كتابة في « أطراف الصحيحين » ، وتوجد قطعة خطية منه في المكتبة الظاهرية بدمشق ، وعنها صورة مكروفيلمية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

فلم يقع إلينا من غير حديث البخاري .

قال الحميدي : هذا آخر معنى ما قاله أبو مسعود[١] .

وقد نقل الحافظ ابن حجر[٢] قول كلٍّ من الحميديّ وأبي مسعود الدمشقي : بأن البخاريَّ لم يذكر هذه الزيادة أصلاً ، وأقرّه ، كما ذكر تعليل الحميديّ السابق لعدم ذِكْرِ البخاري لهذه الزيادة .

وأضاف من جانبه هو تعليلاً آخر ، فقال : « ويظهر لي : أن البخاريَّ حذفها عمدًا ، وذلك لنكتة خَفِيَّة ، وهي : أن أبا سعيد الخدريّ ، اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ - فدلّ على أنها في هذه الرواية مُدْرَجَةٌ ، والرواية التي بَيَّنَتْ ذلك[٣] ليست على شرط البخاري ، وقد أخرجها البزار من طريق داود ابن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، فذكر الحديث في

---

(١) « الجمع بين الصحيحين » للحميدي ٢ / ٤٦٢ حديث (١٧٩٤) بتحقيق الأخ الدكتور علي البواب .

(٢) الفتح ١ / ٥٤٢ - ٥٤٣ .

(٣) يعني : عدم سماع أبي سعيد للزيادة منه ﷺ وتنظر الرواية في « كشف الأستار عن زوائد البزار » للهيثمي ٣ / ٢٥٢ ح (٢٦٨٧) - المناقب - مناقب عمار ابن ياسر .

بناء المسجد ، وحملهم لبنة لبنة .

وفيه : فقال أبو سعيد : فحدثني أصحابي ، ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال : « يَا ابنَ سُمَيَّةَ ، تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيةُ » . وابن سُمَيَّة : هو عَمَّار وسُمَيَّة أُمّه ، وهذا الإسناد على شرط مسلم » اهـ . ويلاحظ أن رواية البزار المذكورة ، لم يُحدَّد فيها الشخص الذي حدَّث أبا سعيد من أصحابه ، فقال الحافظ ابن حجر عند ذلك : « وقد عَيَّنَ أبو سعيد مَن حَدَّثه بذلك ، ففي مسلم والنسائي من طريق أبي سلمة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال : « حدثني من هو خير مني ، أبو قتادة » ، فذكره ، فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره ، وهذا دال على دِقَّة فَهْمِه ، وتبحُّره في الاطلاع على عِلَلِ الأحاديث » اهـ .

وسيأتي الجواب عن تعليل الحافظ هذا ، إن شاء الله .

أما الإمام البيهقي فقد ذَكَرَ رواية البخاري للحديث من الطريقين السابقين ، ثم قال : إلا أنه لم يذكر « تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ » ثم أردف قائلاً : وكأنه إنما تركها لمخالفة أبي نضرة عن أبي سعيد ، عكرمة في ذلك(١) وسيأتي الجواب عن تعليل البيهقي هذا أيضًا .

---

(١) « دلائل النبوة » للبيهقي ٢ / ٥٤٦ – ٥٤٨ .

وذكر المزي في « تحفة الأشراف » رواية البخاري للحديث من الطريقين ، وقال : وليس فيه « تَقْتُلُ عَمَّارًا الفِئَةُ البَاغِيةُ »[(١)] .

وبهذا نكون بالنسبة لهذه الأقوال أمام أمرين :

الأول : نفي ثبوت عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » مطلقًا في سياق حديث أبي سعيد الخدري ، في صحيح البخاريّ ، سواء من طريق عبد العزيز بن مختار ، أو من طريق عبد الوهّاب الثقفي ، كلاهما عن خَالد الحذَّاء عن عكرمة عن أبي سعيد ، كما تقدَّم .

الثاني : التماس بعض الأسباب لعدم ثبوت تلك العبارة في الصحيح .

ولم أجد من تصدَّى لمناقشة هذين الأمرين ، والجواب عنهما بما يرجِّح ردهما ، مُؤَيّدًا بالأدلَّة ، فحاولت القيام بما تيسَّر لي في ذلك ، بعونه تعالى ، وذلك على النحو التالي :

١ - يمكن الجواب عن الأمر الأول : بأن الذي نَفَى وجود هذه العبارة مطلقًا في صحيح البخاريّ ، قد بنى ذلك على ما توافر له هو حينذاك من نسخ وروايات للصحيح عن البخاريّ ، أو عن تلميذه الفَرَبْرِي ، كما تقدَّم .

في حين ثبت وجوده فعلاً عند غيره ، ممن توافر لديه نسخ أكثر

---

(١) « تحفة الأشراف » للمزي ٣ / ٤٢٧ .

وروايات أخرى للصحيح ، وسيتضح لنا مما يأتي أن هؤلاء هم الأكثر :

ففي شرح الحافظ ابن رجب للحديث في الموضع الأول من صحيح البخاري ، لم يسبق عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » ضمن رواية الحديث ، وذكر أن البخاريّ خَرَّجَ الحديث أيضًا في كتاب السِّيَرِ (الجهاد) مختصرًا ، قال : وفيه : فَمَرَّ به النبيُّ ﷺ فمسح عن رأسه الغبار ، وقال : « وَيْحَ عَمَّارٍ ، يَدْعُوهُم إلى اللهِ ، ويَدْعُونَه إلى النَّارِ » ثم قال ابن رجب : وقد وقع في بعض (نُسَخِ) صحيح البخاريّ زيادة في هذا الحديث ، وهي : « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ »(١) .

ونقل الزبيدي عنه نحو هذا أيضًا(٢) .

وكلام ابن رجب هذا يفيد أن نسخته من الصحيح ليس فيها هذه العبارة في الموضعين من الصحيح ، ولكنه يفيد أيضًا وقوفه عليها في بعض نُسَخِ الصحيح الأخرى غير نسخته هو ، ولم ينتقد ذلك ، ومقتضى هذا أنه - وهو من ذوي الخبرة بالصحيح - يقرر ثبوت هذه العبارة فعلاً في بعض نُسَخِ الصحيح ، دون بعض ، وقد

---

(١) « فتح الباري » لابن رجب ٢ / ٤٩٠ ط دار ابن الجوزي ، بتحقيق الأستاذ / طارق عوض الله .

(٢) « إتحاف السادة المتقين » للزبيدي ٧ / ١٧٨ - ١٧٩ .

قدمت عند تخريج الحديث ما يؤيد هذا من واقع نسخ الصحيح المطبوعة بين أيدينا ، حيث وجدت تلك اللفظة في الموضعين معًا في بعض النسخ ، وفي كثير منها وجدت في الموضع الثاني دون الأول .

ويستفاد من كلام ابن رجب أيضًا أن عدم ذِكْرِ هذه العبارة ليس من صُنَعِ البخاري نفسه كما ذَكَرَ كلّ من الحميدي وأبي مسعود الدمشقي والبيهقي وابن حجر فيما تقدَّم من كلامهم ، ولكن من اختلاف نسخ وروايات الصحيح عن البخاري ، وعن تلميذه الفِرَبْرِيّ ، ثم الرواة عنه فمن بعدهم ، وقد تقدَّم ما يؤيد ذلك من كلام اليونيني في مقدمة نسخته الخطِّيَّة ، ومن صنيعه في إثبات الفروق خلالها .

وسيأتي أيضًا الجواب عما رآه الحافظان : البيهقيُّ وابن حجر سببًا لعدم ذِكْرِ البخاري لهذه العبارة في روايتيه ، وكذا الجواب عن قول ابن حجر بإدراجها .

أما الإمام المزي فإنه بعد ذكر روايتي الحديث عند البخاري قال : وليس فيه ، « تَقْتُلُ عَمَّارًا الفِئَةُ البَاغِيةُ » .

فقوله : « ليس فيه » غير صريح في نسبة عدم ذِكْرِ هذه العبارة إلى البخاري نفسه ، وإنما تفيد عبارته أنه لم يجد تلك العبارة في الحديث ، فيما تيسَّر له من نُسَخِ وروايات الصحيح .

وهذا يجاب عنه بما تقدَّم من تقرير ابن رجب أن هذه العبارة وُجِدَتْ فعلاً في بعض نُسَخِ الصحيح ، خاصة وأن ابن رجب بلدي المزي ، وشاركه في العناية بالصحيح ، ثم تأخَّرت وفاته عن المزي كما هو معروف ، بنيف وخمسين سنة ، فلعله أتيح له من نُسَخِ الصحيح المعتمدة ما لم يقف عليه المزي ، رحم الله الجميع .

أما الحافظ ابن كثير رحمه الله ، فتعدد موقفه من الحديث ، من موضع لآخر في كتابه « البداية والنهاية » ففي موضع ذَكَرَ كلام البيهقيّ السابق مع بعض اختصار ، وأَقَرَّه(١) ، وبذلك يشمله ما سيأتي من الجواب عما ذكره البيهقي . ثم ذَكَرَ ابن كثير في موضع بعد هذا تخريج البخاري للحديث من طريقيه كما تقدَّم في التخريج ، وذكره بلفظ : « يا وَيْحَ عَمَّار ، يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ ويَدْعُونَه إِلى النَّارِ ، » قال : « يقول عَمَّارٌ ، أَعُوذُ باللهِ من الفِتَنِ » ثم قال ابن كثير : وفي بعض نُسَخِ البخَاريّ : « يا وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ ، ويَدْعُونَه إِلَى النَّارِ »(٢) .

---

(١) « البداية والنهاية » ٤ / ٥٣٦ ط دار هجر – السنة الأولى للهجرة – فضل بناء المسجد .

(٢) « البداية والنهاية » ١٠ / ٥٣٨ ضمن ترجمة عمار بن ياسر سنة ٣٧ هـ / ط =

وهذا يلْتقي مع ما تقدم من كلام ابن رجب .

وسيأتي لابن كثير توجيه لمعنى الحديث ، ولما يستفاد منه على ضوء ثبوت هذه العبارة فيه .

وأما الإمام العيني في شرحه للحديث في الموضع الأول ، وهو من طريق عبد العزيز بن مختار عن خالد الحَذَّاء ، فقد ذكر ضمن هذه الرواية لفظي « الفِئَة » و « البَاغِيَة » وشرحهما ، فدلَّ ذلك على ثبوت العبارة التي فيها هذان اللفظان ، في نسخته من الصحيح ، في هذا الموضع[1] .

وقد بَيَّنَ العينيُّ إسناده لصحيح البخاريّ ، بسماعه له عن شيخين له :

أولهما : روايته من طريق كريمة بنت أحمد المروزية ، عن الكشميهني ، ومن طريق عبد الرحمن بن محمد الداودي عن ابن حَمويه السرخسي ، كلاهما - الكشميهني وابن حمويه - عن

= دار هجر ، وقد أشار محققوها إلى أن عبارة « وفي بعض نسخ البخاري » جاء في بعض النسخ بدلها « وفي الفتن » ، وهذا خلاف ما تقدَّم في تخريج الحديث من أن البخاريّ أخرجه في « الصلاة » وفي « الجهاد » فقط ، كما أنه ليس فيه نفي ثبوته في الصحيح ، ولكن فيه وَهْمٌ في تحديد موضعه منه فقط بكتاب « الفتن » من الصحيح ، حيث لم يوجد فيه الحديث ، وتقدَّم أن المزي ذَكَرَ تخريج الحديث في الموضعين السابقين فقط .

(١) « عمدة القاري » للعيني ٤ / ٢٣ ، ٢٤ .

الفِرَبْرِي عن البخاري .

وشيخه الثاني : روايته من طريق سعيد بن أبي سعيد العيار عن أبي علي محمد بن عمر بن شبُّويَه ، ومن طريق أبي سهل محمد بن أحمد الحفصي ، عن الكشميهني ، ومن طريق عبد الرحمن بن محمد الداودي ، عن ابن حمويه ، ثلاثتهم : ابن شبويه والكشميهني وابن حمُّويَه - عن الفِرَبْرِي عن البخاري(١) .

فيدلُّ هذا على أن عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » كما ثبتت في نسخة العيني التي شرح عليها ، فقد ثبتت أيضًا في روايات الصحيح التي سمعها ، وذلك في الموضع الأول من الصحيح الذي هو من طريق عبد العزيز بن مختار عن خالد الحذَّاء .

وقد أَيَّد ذلك هو في خلال شرحه للحديث في هذا الموضع الأول ، مع إضافة وجود تلك العبارة في رواية أخرى من روايات الصحيح ، غير الروايات التي سمعها ، فقد ذَكَرَ أن تلك العبارة وقعت في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما(٢) .

فقوله : « وكريمة وغيرهما » يشمل روايته السابقة من طريق كريمة وغيرها ، عن تلاميذ الفِرَبْرِيّ الثلاثة ، كما تقدَّم ذِكْرُهم .

---

(١) ينظر « العمدة » ١ / ٤ ، ٥ .

(٢) ينظر : « العمدة » ٤ / ٢٤ .

أما ابن السكن الذي قَرَّرَ العينيُّ وجود العبارة في روايته أيضًا ، فلم يذكر العيني تلك الرواية ضمن ما تحمله من روايات الصحيح كما تقدَّم . ولكن تقدَّم أيضًا أن ابن السكن هذا من مشاهير رواة الصحيح عن الفِرَبْرِيّ ، وأن القاضي عياضًا وصف روايته هذه بالإتقان والصحة والسلامة من الخلل(١) ، وبذلك يكون ثبوت هذه العبارة فيها مؤكّدًا لثبوتها في رواية هذا الحديث في الصحيح ولو في الموضع الأول على الأقل ، وهو الذي من طريق عبد العزيز ابن مختار ، كما أسلفت ، وسيأتي أيضًا ما يؤكِّده .

أما في الموضع الثاني من الصحيح ، وهو الذي من طريق عبد الوهَّاب الثقفي عن الحذَّاء - في كتاب الجهاد - باب مسح الغبار عن الرأس في سبيل الله ، فإن العيني لم يذكر فيه هذه العبارة ضمن متن الحديث ، ولم يتعرَّض لشرحها(٢) فلعلها لم توجد في نسخته في هذا الموضع الثاني الذي من طريق عبد الوهَّاب الثقفي أو أنها وُجِدَت ولكنه تَرَكَ ذِكْرَها ، والتعرُّض لها ؛ لتقدُّم شرحها في الموضع الأول .

---

(١) وينظر : « إفادة النصيح » / ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) ينظر : « عمدة القاري » ١١ / ٣٥٠ ، ٣٥١ من طبعة مصطفى الحلبي الأولى .

كما أنها أثبتت في هذا الموضع عند غير العيني ، كما تقدَّم في تخريج الحديث ، وكما سيأتي أيضًا .

ثم إن الإمام العيني في الموضع الأول ، بعد ذِكْرِه الأمور المبينة لثبوت عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » كما تقدَّم - ذكر ما قدمته عن الحميديّ ، من نفي ذكر البخاريّ لها ، ثم عقبَ عليه بقوله : « والجواب الصحيح في هذا ، أنهم كانوا مجتهدين ظانين أنهم يدعونه إلى الجنة ، وإن كان في نفس الأمر خلاف ذلك فلا لوم عليهم في اتباع ظنونهم ... »(١) .

فجواب العيني هذا ، مع شرحه لمفردات عبارة : « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ » كلاهما يفيد إقراره لثبوت تلك العبارة في الحديث ، واعتبار ما ذَكَرَه هو الجواب الصحيح عما يستفاد من ظاهر الحديث مع ثبوتها فيه .

ومقتضى هذا أنه لا يقرّ ما ذَكَرَه عن الحميدي ، من نفي ذِكْرِ البخاري لها في الصحيح ، ولا تعليله السابق لذلك .

كما أنه عُرِفَ عن العيني نقله الكثير عن « فتح الباري » لابن

---

(١) « عمدة القاري » ٤ / ٢٤ من طبعة مصطفى الحلبي - كتاب الصلاة - باب التعاون في بناء المسجد .

حجر ، ولكنه لم ينقل في هذا الموضع قول ابن حجر بأن هذه العبارة مُدْرَجَةٌ في رواية البخاري ، ولا تعليله لذلك كما تقدَّم ، فأكَّد هذا أيضًا إقراره بثبوت العبارة في هذا الموضع على الأقل ، مع الجواب عن الحكم المستفاد منها بما تقدَّم .

٢ – وقول الإمام الحميدي ، بعد نفي ذِكْرِ البخاري لتلك العبارة : « ولعلها لم تقع له فيهما[1] ، أو وقعت فحذفها لغرض قَصَدَهُ في ذلك ، فينظر فيه » يجاب عنه بما يلي :

أما قوله : « **لعلها لم تقع له فيهما** » فمعناه : لعلَّ البخاريَّ لم يكن لديه تلك العبارة في مروياته عن شيخيه اللذين أخرج الحديث عنهما في صحيحه ، وهما عبد العزيز بن مختار ، وعبد الوهَّاب الثقفي .

وسيأتي من كلام الإمام البيهقي وغيره ما يرد هذا الاحتمال .

ويرده أيضًا ما تقدَّم وما سيأتي من ثبوت تلك العبارة فعلاً في نسخ وروايات الصحيح التي لم تتيسر للإمام الحميديّ ، وهي أكثر مما تيسر له ، ثم إنه لم يقتصر على هذا الاحتمال ، بل انتقل إلى الاحتمال الآخر ، فقال : « أو وقعت له فحذفها لغرض قصده في ذلك » وهذا يفيد عدم قَطْعِه بأي من هذين الاحتمالين ، كما

(١) يعني في الطريقين اللذين خَرَّجَ منهما الحديث في صحيحه .

يلاحظ : أنه لم يحدد غرضًا معينًا لمقصد البخاري من ذلك حتى يَتَسنَّى لنا تأمله ، ومعرفة هل يمكن اتساقه مع ما عُرِفَ بالاستقراء من أغراض البخاري فيما يحذفه أولا ؟ .

ولعلَّ هذا ما جعل الحافظ ابن حجر بعد ذكره مجمل قول الحميدي وأبي مسعود الدمشقي يُعَقِّبُ عليهما بقوله : « ويظهر لي أن البخاري حذفها عمدًا ، وذلك لنكتة خفية ، وهي : أن أبا سعيد الخدري اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبيّ ﷺ فدلَّ على أنها في هذه الرواية مُدْرَجَة ، والرواية التي بَيَّنَت ذلك ليست على شرط البخاري ، وقد أخرجها البزار من طريق داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد ، فذكر الحديث في بناء المسجد ، وحَمْلِهم لبنة ، لبنة ، وفيه : فقال أبو سعيد : فحدثني أصحابي ولم أسمعه من رسول الله ﷺ أنه قال : « يا ابنَ سُمَيَّةَ ، تَقْتُلُكَ الفِئَةُ البَاغِيةُ » قال الحافظ : « وابن سمية : هو عَمَّار ، وسمية أمه ، وهذا الإسناد على شرط مسلم » .. ثم قال : « فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره ، وهذا دال على دقّة فهمه ، وتبحره في الاطلاع على علل الأحاديث »(١) .

وقد نقل القسطلاني مجمل كلام الحافظ هذا ، ما عدا قوله : إن

(١) ينظر : « الفتح » ١ / ٥٤٢ .

هذه الزيادة مدرجة في هذه الرواية »(١) .

وكلام الحافظ ابن حجر وصنيع القسطلاني بعده ، فيهما أمور :

أحدها : أن الحافظ قَبْلَ كلامه هذا في شرح الحديث نفسه ، وفي معرض الرد على سابقيه من شرّاح الحديث ، قرر أن تلك الزيادة ثابتة في رواية ابن السكن ، وكريمة ، وغيرهما ، وفي نسخة الصاغاني من الصحيح ، التي ذَكَرَ أنه قابلها على نسخة الفِرَبْرِي التي بخطه .

فلَمَّا جزم بعد ذلك بأن البخاري حذف هذه الزيادة عمدًا ، لغرض معين ، استشعر التعارض الظاهر بين هذا وبين ما قرره قبله من ثبوتها فعلاً في عدد من روايات الصحيح ونسخه الموثقة ، فحاول الجواب عن ذلك بما يفيد أن سبب وجودها فيما وجدت فيه ، هو إدراجها في تلك الرواية من غير البخاري ، وليس ثبوتها عنه ، ومع أن القسطلاني حذف تصريح ابن حجر هذا بالإدراج ، فإنه أبقى بقية كلامه المتعارض كما هو ، دون جواب أو تعقيب ، مع أنه أثبت بنفسه ما رمز له اليونيني من وجود الزيادة في أكثر الروايات والنسخ المعروفة للصحيح(٢) .

والذي يستعرض ما ذكره ابن حجر بنفسه وكذا القسطلاني

(١) « إرشاد الساري » ١ / ٤٤٢ .

(٢) ينظر : « إرشاد الساري » ١ / ٤٤١ - ٤٤٢ و ٥ / ٤٩ .

وغيرهما ، من دلائل ثبوت هذه العبارة عن البخاري في صحيحه يجدها أكثر وأقوى كما سيأتي تفصيله .

كما أن ما استدلَّ به الحافظ ابن حجر على إدراج هذه الزيادة في رواية البخاري للحديث لا يُسلَّم له ؛ وذلك لأنها قد ثبتت فعلاً خارج الصحيح من الطريق نفسه الذي أخرج البخاري الحديث منه في الموضع الأول من صحيحه ، وهو طريق عبد العزيز بن المختار كما سيأتي ، وهذا ينافي الإدراج .

وما قدره الحافظ سببًا خفيًا لحذف البخاري لتلك الزيادة ، وهو أن أبا سعيد لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ ، فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد ، فيجاب عنه بأن البخاري قد عُرِفَ من صنيعه فعلاً إيثار الرواية المصرّح فيها بالسماع ، تبعًا لما عُرِفَ من شرطه في ثبوت اللقاء من المعنعِن[1] ؛ لكنه بالنسبة للصحابي كما في الحديث الذي معنا ، نجد البخاري قد أخرج في صحيحه ما يثبته من حيث جمع الصحابي بين ما سمعه من الرسول ﷺ مباشرة ، وبين ما صرَّح بأنه لم يسمعه مباشرة منه ﷺ ولكن سمعه من بعض من حضر معه واقعة الحديث .

ففي كتاب الأحكام ، بابٌ ، أخرج البخاري من حديث جابر بن

---

(١) « هدي الساري » ١٢ و « إرشاد الساري » للقسطلاني ١ / ٢٥ .

سمرة قال : سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ : يَكُونُ اثْنَا عَشَرَ أَمِيرًا ، فَقَالَ كَلِمَةً لَمْ أَسْمَعْهَا ، فَقَالَ أبي : إِنَّه قال : كُلُّهُم مِنْ قُرَيْشٍ »(١)

فلم يقتصر البخاري - كما ترى - على القدر الذي قَرَّرَ جابر في هذه الرواية سماعه من الرسول ﷺ .

ولم يعلِّق الحافظ ابن حجر في شرحه المطول للحديث ، على صنيع البخاري هذا بشيء ، ولم يخرج البخاري في الباب غير تلك الرواية ، مع أن للحديث رواية أخرى ، أخرجها مسلم في صحيحه منفردًا بها عن البخاري ، وفيها تصريح جابر بسماع متن الحديث كلِّه من الرسول ﷺ(٢) .

ثم إن الرواية عند البخاري مدارها على خالد الحذَّاء ، وقد رواها عنه عنده راويان ، هما : عبد العزيز بن مختار في الموضع الأول ، وعبد الوهَّاب الثقفي في الموضع الثاني .

وقد قال أبو مسعود الدمشقي : لم يذكر البخاري هذه الزيادة ، وهي في حديث عبد العزيز بن المختار(٣) .

---

(١) « البخاري » مع « الفتح » ١٣ / ٢١١ حديث (٧٢٢٢) .

(٢) ينظر : « صحيح مسلم » ٣ / ١٤٥٣ حديث (١٨٢٢) و « تحفة الأشراف » ٢ / ٦١ حديث (٢٢٠٢) .

(٣) « الجمع بين الصحيحين » للحميدي ٢ / ٤٦٢ .

ثم قال : « وأما حديث عبد الوهَّاب الذي أخرجه البخاريّ دون هذه الزيادة ، فلم يقع إلينا من غير حديث البخاري[١] » .

ومعنى هذا أن أبا مسعود الدمشقي مع نفيه ذِكْرَ البخاري لهذه الزيادة مطلقًا ، فإنه يقرر ثبوتها عند غيره من أحد الطريقين اللذين أخرج البخاري الحديث منهما ، وهي طريق عبد العزيز بن المختار وقد أخرجها فعلاً الحاكم في المستدرك بلفظ « وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ » مع زيادات أخرى عن لفظ روايتي البخاري السابق تخريجهما ، ولذا قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط البخاري ، ولم يخرجاه بهذه السياقة » ، وأقَرَّه الذهبيُّ[٢] وكذلك أَقَرَّه الحافظ ابن حجر نفسه في « إتحاف المهرة »[٣] ، وهذا ما يدفع ما ذَكَرَه في « الفتح » عند شرح رواية عبد العزيز هذه ، من أن تلك الزيادة مُدْرَجَةٌ في هذه الرواية ، ويدفع كذلك ما استظهره من أن البخاري حذفها عمدًا ، كما تقدّم .

وأما ما ذكره أبو مسعود عن رواية عبد الوهَّاب ، فسيأتي الجواب عنه في موضعه إن شاء الله .

---

(١) المصدر السابق : الموضع نفسه .

(٢) « المستدرك » مع « تلخيص الذهبي » - كتاب قتال أهل البغي ٢ / ١٤٩ .

(٣) « إتحاف المهرة بأطراف العشرة » لابن حجر ٥ / ٣٥٥ حديث ٥٥٧٧ .

٣ - وأما الإمام البيهقي فقد نَفَى ذِكْرَ البخاري لهذه العبارة في صحيحه في الموضعين ، ثم قال : وكأنه إنما تركها لمخالفة أبي نضرة عن أبي سعيد ، عكرمةَ ، في ذلك[١] وقد تبعه الحافظ ابن كثير في هذا في أحد موضعين من كتابه البداية والنهاية كما تقدَّم .

ومعنى كلام البيهقي هذا : أنا أبا نضرة - وهو المنذر بن مالك العبدي[٢] ، قد روى الحديث عن أبي سعيد الخدري ، وخالف فيه رواية عكرمة عن أبي سعيد التي أخرجها البخاري ، وذلك بذكر أبي نضرة واسطة بين أبي سعيد وبين الرسول ﷺ وذكر مناسبة للحديث غير التي ذكرت في رواية عكرمة عند البخاري[٣] .

وفيما ذكره البيهقيّ أمور :

أولها : تعبيره بأن البخاري تَرَكَ هذه العبارة ، يفيد إقراره بأن البخاري كان يعرفها ، ولكن تَرَكَ فقط ذِكْرَها في صحيحه ، وقد تقدَّم أنه انتقى ما فيه من ستمائة ألف حديث من مروياته ، وبذلك

---

(١) « دلائل النبوة » للبيهقي ٢ / ٥٤٦ - ٥٤٨ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٣٠٢ .

(٣) تنظر الرواية عند البيهقي في « الدلائل » ٢ / ٥٤٨ بسنده ، مع عزوه أيضًا لها إلى « صحيح مسلم » وهي عنده في « الصحيح » برقم (٢٩٢٦) و « هدي الساري » / ٤٢٥ - ٤٣٠ .

يكون في قول البيهقي هذا رَدٌّ لقول الحميدي السابق بأن هذه العبارة لعلها لم تقع للبخاري في هذين الطريقين .

ثانيها : تعبير البيهقي عن عدم ذِكْرِ البخاري لهذه العبارة بقوله : « وكأنه إنما تركها » فيه إشارة واضحة إلى تورعه عن الجزم بما ذكره في تعليل تَرْكِ البخاري لهذه العبارة .

ثالثها : يمكن الجواب عن تعليله المذكور بأن عكرمة - وهو مولى ابن عباس - رضي الله عنه باعتبار شرط البخاري في صحيحه ، أرجح حالاً من « أبي نضرة » المخالف له ، فقد أخرج البخاريّ لعكرمة محتجًّا به(١) في حين لم يحتج بأبي نضرة ، وإنما أُخرج له استشهادًا(٢) وبذلك لا يصلح تعلِيل تَرْكِ البخاري لهذه العبارة بمخالفة أبي نضرة لعكرمة في روايتها .

٤ - وعندما نرجع إلى طبعة « صحيح البخاري » المعروفة بالطبعة السلطانية ، والتي اعتُمِد فيها على النسخة اليونينية أو على فرعها ، وأُثبت عليها فروق نسخ وروايات الصحيح بعناية وإتقان كما تقدَّم ، عندما نرجع إلى هذه الطبعة أو إلى ما صُوِّر عنها

(١) « تهذيب التهذيب » ٧ / ٢٦٣ .

(٢) « تهذيب التهذيب » ١٠ / ٣٠٢ .

نجد الآتي :

في الموضع الأول من الصحيح الذي أخرج البخاري فيه الحديث من طريق عبد العزيز بن مختار عن الحذَّاء نجد أنه ذكر فيه ضمن متن الحديث « وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ ، يَدْعُوهم إِلَى الجَنَّةِ »(١) . وقد رمز فوق عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ » إشارة إلى أنها ساقطة من رواية أبي ذر الهروي ، ومن نسخة عبد الله بن إبراهيم الأصيلي . وأبو ذر الهروي ، قد تقدَّم أنه أحد رواة الصحيح عن كل من : المستملي وابن حمُّويه السرخسي ، والكشميهني ، وثلاثتهم يروونه عن الفِرَبْرِي عن البخاري .

أما الأصلي فهو أحد رواة الصحيح عن محمد بن أحمد ، أبو زيد المروزي ، عن الفِرَبْرِي عن البخاري(٢) وقد تقدَّم أن نسخته من الصحيح من أوثق النسخ ، وما تقدَّم من كلام اليونيني عن نسخته التي هي أصل تلك الطبعة ، يفيد أن هذه العبارة وإن سقطت من عند الأصيلي وأبي ذر ، في هذا الموضع ، لكنها ثابتة في ثلاث نسخ أخرى متقنة وهي : أصل سماع اليونيني نفسه بسنده إلى أبي

---

(١) ينظر الجزء الأول ١ / ١٢٢ - ط دار الجيل بيروت المصوّرة عن الطبعة السلطانية .

(٢) « تذكرة الحفَّاظ » ٣ / ١٢٤ و « فتح الباري » ١ / ٦ .

الحسن الداودي عن ابن حمويه - أحد شيوخ أبي ذر ، وأصل الحافظ أبي القاسم ابن عساكر ، وأصل الحافظ أبي سعد السمعاني[١] . وقد عزا ابن عساكر نفسه الحديث إلى الصحيحين بذكر عبارة « تَقْتلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ »[٢] . ومن بعده النوويّ[٣] والذهبي[٤] وابن الملقن[٥] والعراقي[٦] وغيرهم .

ثم إن الأصيلي لم ينفرد برواية الصحيح عن المروزي ، بل شاركه في رواية الصحيح عنه عدد أكثر منه ، مع الثقة والضبط والدراية ، كالحافظ أبي نعيم الأصبهاني ، والحافظ أبي الحسن علي بن محمد القابسي ، وقد عرفت كتبه بغاية الضبط والصحة ، والذي ضبط له نسخته من الصحيح هو الأصيلي نفسه[٧] .

---

(١) تنظر : « مقدمة اليونيني » ص ٢١ - ٢٦ .

(٢) « تاريخ دمشق » ٤٣ / ٤١٢ - ٤١٣ .

(٣) تهذيب الأسماء واللغات » له ٢ / ٣٥٢ .

(٤) « تاريخ الإسلام » / عهد الخلفاء الراشدين / ٥٧٨ ط التدمري .

(٥) « البدر المنير في تخريج أحاديث وآثار الشرح الكبير » ٨ / ٥٤٨ .

(٦) « المغني عن حمل الأسفار » ١ / ٦٩٢ ح ٢٥٥٢ ط أضواء السلف . بعناية الشيخ أشرف عبد المقصود .

(٧) « تذكرة الحفّاظ » ٣ / ١٠٨٠ .

وأيضًا قد عُرف أنه روى الصحيح عن الفِرَبْرِي من هم أكثر عددًا من كل من أبي زيد المروزي ، وشيوخ أبي ذر الثلاثة ، مع الاتصاف بالثقة والضبط ، وتميز عدد منهم بالنسبة لرواية الصحيح فقد شارك المروزي وشيوخ أبي ذر الثلاثة في رواية الصحيح عن الفِرَبْرِيّ كل من :

١ – **سعيد بن عثمان بن السكن** ، وقد تقدَّم بيان اتصاف روايته ونسخته من الصحيح بالإتقان والصحة ، وأوليته في جلب رواية الصحيح إلى مصر ، وقد قرر القاضي عياض[(١)] وابن حجر[(٢)] والعيني[(٣)] والقسطلاني[(٤)] ثبوت تلك العبارة في روايته .

٢ – **محمد بن خالد بن الحسن الفِرَبْرِي** ، الذي حدَّث الإمام الخطابي بصحيح البخاري – إلا قليلاً من آخره – عن الفِرَبْرِي[(٥)] .

---

(١) «مشارق الأنوار» ٢ / ٣٨٢ .

(٢) «الفتح» ١ / ٥٤٢ .

(٣) «عمدة القاري» ٤ / ٢٤ .

(٤) «إرشاد الساري» ١ / ٤٤٢ ، «إفادة النصيح» / ٢٣ .

(٥) ينظر : «أعلام الحديث شرح صحيح البخاري» للخطابي ١ / ٥ بتحقيق الأمير الدكتور محمد بن سعد ، آل سعود – رسالة للدكتوراه من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٥ هـ و «إفادة النصيح» / ٢٣ هامش .

٣ - أحمد بن عبد الله بن نعيم ، النعيمي ، السَّرْخَسِي[١] .

٤ - أحمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف الفِرَبْرِي ، وهو حفيد الفِرَبْرِي الكبير الذي يروي عنه الجميع[٢] .

٥ - أحمد بن محمد الإخسيكتي[٣] .

٦ - محمد بن عمر بن شَبُّويه الشَّبُّوبي ، وكان يُسمَع عليه الصحيح بمرو ، قبل الكشميهني[٤] .

٧ - محمد بن محمد بن يوسف أبو أحمد الجرجاني ، وهو من مشاهير الأئمة الذين رووا الصحيح عن الفِرَبْرِيّ كما تقدَّم[٥] .

٨ - إسماعيل بن محمد ، أبو عليّ الكُشاني ، وقد تقدَّم أن روايته اشتهرت بالعراق ، وكان آخر من حدَّث بالصحيح عن الفِرَبْرِيّ[٦] .

---

(١) « التقييد » لابن نقطة ١ / ١٥٥ ، ١٥٦ و « إفادة النصيح » / ٢٣ هامش و « العبر » للذهبي ٣ / ٣١ - ٣٢ .

(٢) « إفادة النصيح » ٢٣ هامش .

(٣) « إفادة النصيح » ٢٣ هامش ، « فتح الباري » ١ / ٦ و « إرشاد الساري » ١ / ٣٩ .

(٤) « إفادة النصيح » ٢٣ هامش و « فتح الباري » ١ / ٦ و « إرشاد الساري » ١ / ٣٩ .

(٥) وانظر : « إفادة النصيح » / ٢٢ ، ٢٣ و « التقييد » ١ / ١٠٢ .

(٦) وينظر : « إفادة النصيح » / ٨٣ و « التقييد » ١ / ٢٣٤ و « الفتح » ١ / ٥ ، ٦ .

٩ - قال ابن رُشيد بعد ذكر سبعة من مشاهير أصحاب الفِرَبْرِيّ : ووراءهم غيرهم من أعلام ، وأغفال(١) .

النتيجة العامة

فبناء على هذا كله ، وعلى إشارة اليونيني إلى سقوط عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » . من نسخة الأصيلي ، ورواية أبي ذر الهروي ونسخته ، يمكن القول : إن هذه العبارة ثابتة في أكثر نُسَخِ الصحيح المعتمدة ، وعند أكثر رواته أيضًا المعروفين ، سواء عن الفِرَبْرِيّ ، أو عمن بعده ، مع توافر الثقة والضبط والإتقان فيمن أثبتها ، ومن بينهم من كان آخر من حدَّث بالصحيح عن الفِرَبْرِيّ ، وهو الكُشَانِي ، كما تقدَّم .

وأيضًا أبو ذر الهروي ، وإن اعتبر الحافظ ابن حجر روايته أتقن الروايات ، وجعلَها عمدته في شرحه ، إلا أنه قرَّرَ أنه يذكر من غيرها ما يحتاجه المقام ، مع التنبيه عليه ، كما فعل في حديثنا هذا(٢) .

---

(١) إفادة النصيح / ٢٣ أصل وهامش ، وتنظر زيادة في شرح النووي لصحيح البخاري ٤ / مع شرحي القسطلاني والقَنُّوجي / ط دار الكتب العلمية . بيروت .

(٢) « فتح الباري » ١ / ٧ و ٥٤٢ . و « إرشاد الساري » ١ / ٣٩ - ٤١ ، ٤٩ - ٥١ .

وقد ذكر اليونيني نفسه أن رواية أبي ذر عن ابن حمويه الحَمُّويي - أحد شيوخه الثلاثة - قد خالفت رواية أبي الحسن الداودي عن الحَمُّويي هذا في أشياء ثابتة عن الحمُّويي[١] ، وأنه لذلك أثبت في نسخته التي هي أصل سماعه من طريق الداودي عن الحَمُّويي بعض ما ليس في رواية أبي ذر عن الحَمُّويي .

وذكر أيضًا أن رواية كريمة المروزية عن الكشميهني ، قد خالفت رواية أبي ذر عنه في أشياء[٢] ، وقد قَرَّرَ كلٌّ من ابن حجر[٣] والعيني[٤] والقسطلاني[٥] أن هذه العبارة ثابتة في رواية كريمة المروزية .

وقد قال عنها ابن نقطةٌ : كانت عالمة ، تضبط كتابها ، فيما بلغنا[٦] وذكر الذهبي أنها روت الصحيح مرات كثيرة ، وإحداها

---

(١) تنظر : « مقدمة « نسخة اليونيني » من صحيح البخاري » - بتحقيق الشيخ مفلح الشمري / ص ٢٦ .

(٢) « مقدمة اليونيني لنسخته من صحيح البخاري » / ٢٩ بتحقيق الشيخ مفلح الشمري .

(٣) « فتح الباري » ١ / ٥٤٢ .

(٤) « عمدة القاري » ٤ / ٢٤ .

(٥) « إرشاد الساري » ١ / ٤٤٢ .

(٦) « التقييد » ٢ / ٣٢٤ .

كانت بقراءة الخطيب البغدادي ، في موسم الحج بمكة ، وقال الذهبي : وكانت إذا روت قابلت بأصلها ، ولها فَهْمٌ ومعرفة ، مع الخير والتَّعَبُّد(١) .

فهذا يقتضي الاطمئنان إلى ما يثبت في روايتها ، سيما عند عدم المخالفة للأكثر ، كما في حديثنا هذا .

ثم إن ابن حجر مع عدم إثباته لتلك العبارة ضمن متن الصحيح الذي شرح عليه ، فإنه قال في الموضع الأول : « ثبت من وجه آخر - يعني : غير رواية أبي ذر - تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ ، يَدْعُوهم ... الخ » ووصف الرواية الخالية منها بأنها ناقصة ، ثم قال : « لكن وقع في رواية ابن السكن ، وكريمة ، وغيرهما ، وكذا ثبت في نسخة الصغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفِرَبْرِيّ التي بخطِّه ، زيادة لفظة « وَيْحَ عَمَّارٍ ، تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ ، يَدْعُوهُم .. » الحديث(٢) . ومثله ذكر القسطلاني(٣) .

وفي الموضع الثاني للحديث في الطبعة السلطانية ، وما صُوِّرَ عنها ، وهو رواية الحديث من طريق عبد الوهَّاب الثقفي ذكرت

---

(١) « السير » ١٨ / ٢٣٣ - ٢٣٤ .

(٢) ينظر : « الفتح » ١ / ٥٤٢ .

(٣) « إرشاد الساري » ١ / ٤٤٢ .

عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » أيضًا ورمز فوقها بما يفيد أنها ساقطة من رواية أبي ذر فقط[١] ، وهكذا ذكر القسطلاني[٢] . ومقتضى هذا أنها ثابتة في أربع نسخ أخرى للصحيح ، متقنة ، وهي : أصل سماع اليونيني نفسه بسنده إلى أبي الحسن الداودي عن ابن حمويه ، أحد شيوخ أبي ذر الثلاثة كما سبق .

وأصل الحافظ أبي القاسم بن عساكر ، وأصل الحافظ أبي سعد السمعاني ، ومقتضاه أيضًا أن تلك اللفظة ثابتة من طريق عبد الوهَّاب الثقفي ، في هذا الموضع الثاني ، في أكثر نسخ وروايات الصحيح المعروفة والمتداولة حتى الآن ، سواء عن الفِرَبْرِيّ ، أو عمن رووا عنه الصحيح ، كما تقدَّم .

وعلى هذا فإن ما تقدَّم من قول أبي مسعود الدمشقي : إن حديث عبد الوهَّاب الثقفي الذي أخرجه البخاري دون هذه الزيادة لم يقع إليه من غير حديث البخاري ، يجاب عنه : بأن عدم وقوفه على تلك الرواية الخالية من الزيادة من طريق عبد الوهَّاب في غير حديث البخاري ، دليل على أن الخلو من الزيادة في رواية

(١) « صحيح البخاري » ٤ / ٢٥ ط دار الجيل بيروت ، مصوَّرة عن الطبعة السلطانية .

(٢) « إرشاد الساري » له ٥ / ٤٩ .

عبد الوهَّاب هذه ، خلاف الأكثر ، حتى خارج روايات الصحيح المعروفة ، ولعلَّ نسخة الصحيح التي اعتمد عليها أبو مسعود تكون مما أخذ عن رواية أبي ذر الهروي ونسخته التي سقطت منها هذه الزيادة كما تقدَّم .

ورواية أبي ذر ونسخته ، وإن كانتا من الروايات والنسخ الموثقة في عمومها كما سبق ، إلا أنهما في هذا الموضع قد خالفتا أكثر روايات ونسخ الصحيح المعروفة الموثقة ، فيكون المعتمد ما هو ثابت عند الأكثر الموثق .

٥ - وأيضًا يؤكِّد ثبوت هذه الزيادة في سياق الحديث ابتداء ، وعدم إدراجها : ما يقرره عامة من تكلَّم على هذه الزيادة ، سواء من نَفَى ذِكْرَ البخاريّ لها مطلقًا ، أو من قَرَّرَ ذكره لها ، وجعل عدم وجودها في بعض النسخ سببه اختلاف بعض الرواة عن البخاري ، أو عمن بعده ، كلا الفريقين متفقان على أن عبد العزيز ابن مختار لم ينفرد بذكرها ، بل من الثقات من تابعه في روايتها وحدها عن خالد الحذَّاء ، وفيهم من تابعه في روايتها وحدها عن خالد ضمن سياق الحديث ، وأيضًا خالد الحذَّاء بصريّ ، ومن بين هؤلاء الثقات من هو معدود من أثبت الناس في رواية البصريين ويحتجُّ البخاري بروايته عن الحذَّاء ، كما سيأتي قريبًا .

فهذا يؤكِّد ضبط خالد الحذَّاء لذكرها ، ويؤكِّد ضبط عبد العزيز

ابن مختار لثبوتها عن الحذَّاء .

وبيان ذلك :

أن الحميديّ بعد نَفْي ذِكْرِ البخاري لها يقول : « وأخرجها أبو بكر البرقاني ، وأبو بكر الإسماعيلي قبله - يعني : قَبْلَ البرقاني[١] » وذلك في مستخرجيهما على صحيح البخاري - ثم قال : وفي هذا الحديث عندهما : أن رسولَ الله ﷺ قال : « وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُه الفِئَةُ الباغية ، يَدْعُوهُم إلى الجَنَّةِ ويَدْعُونَه إلى النَّارِ »[٢] .

أقول : ولم يتيسَّر لي الوقوف على رواية البرقاني ، ولكن وقفت على رواية الإسماعيلي ، وهو متقدّم على البرقاني كما ذَكَرَ الحميدي ، وذلك بقرابة خمسين سنة[٣] ، وقد وجدت البيهقي في « الدلائل » ٢ / ٥٤٧ - ٥٤٨ أخرج الحديث من طريق الإسماعيلي ولاحظت أنه رواه من طريق خالد بن عبد الله الواسطي ، وإسحاق ابن شاهين الواسطي - أيضًا ، كلاهما عن خالد عن عكرمة ، به ، باللفظ المشتمل على عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » .

---

(١) حيث تُوفي الإسماعيلي سنة ٣٧١ هـ كما في « التذكرة » ٣ / ٩٤٧ - ٩٥١ .
وتوفي البرقاني سنة ٤٢٥ هـ كما في « التذكرة » أيضًا ٣ / ١٠٧٤ - ١٠٧٥ .

(٢) « الجمع بين الصحيحين » للحميدي ٢ / ٤٦٢ .

(٣) ينظر تاريخ وفاة كل منهما في : الحاشية قبل السابقة .

ويعتبر خالد الواسطي وإسحاق بن شاهين الواسطي ، في رواية الإسماعيلي هذه متابعين متابعة تامة لعبد العزيز بن المختار في رواية الحديث بإثبات عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ » . في سياقه .

وخالد الواسطي ، « ثقة روى له الستة »(١) ، وإسحاق الواسطي ، « صدوق من رجال البخاري والنسائي »(٢) .

وكما أن البرقاني مع تأخره ، قد اتفق مع الإسماعيلي في إثبات هذه الزيادة كما ذكر الحميدي فيما تقدم ، فإني وجدت من سبق الإسماعيلي أيضًا إلى إثباتها ، وهو ابن حبان (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ) ، حيث أخرج الحديث في « صحيحه » كما في « الإحسان » ١٥ / حديث (٧٠٧٩) وذلك من طريق خالد الواسطي - وحده - عن خالد الحذَّاء ، به ، باللفظ السابق ذكر الحميديّ له .

ولم أجد من تَعَقَّبَ ابن حبان في تصحيح رواية الحديث بهذا السياق ، المشتمل على تلك الزيادة .

وأما أبو مسعود الدمشقي فقد نَفَى ذِكْرَ البخاريّ لتلك الزيادة وقرر ثبوتها عند غيره من رواية عبد العزيز بن مختار كما قدمت ، ثم قَرَّرَ ثبوتها أيضًا من رواية خالد بن عبد الله الواسطي ، ويزيد بن زريع ،

---

(١) « التقريب » (ترجمة ١٦٤٧) وينظر : « التهذيب » ٢ / ١٠٠ .

(٢) « التقريب » (ترجمة ٣٥٩) وينظر : « التهذيب » ١ / ٢٣٦ .

ومحبوب بن الحسن ، وشعبة ، كلهم عن خالد الحذَّاء[١] .

ويلاحظ أن أبا مسعود قد أضاف عددًا ممن تابع عبد العزيز بن مختار على رواية الحديث بهذه الزيادة .

وقد قدمت تخريج رواية خالد الواسطي التي أشار إليها . أما رواية شعبة فأخرجها أحمد في « المسند » عن محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن خالد ، عن عكرمة ، عن أبي سعيد الخدري أن رسولَ الله ﷺ قال لعمَّارٍ : « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ »[٢] . وهذا إسناد كالشمس ، كما ترى .

أما رواية محبوب بن الحسن فذُكِرَتْ فيها العبارة ضمن سياق الحديث ، بلفظ « وَيْحَ عَمَّارٍ ، تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ ، يَدْعُوهُم إلى الجَنَّةِ ، ويَدْعُونَه إلى النَّارِ » . الحديث كما عند أحمد في « المسند »[٣] . ومحبوب هذا ، قد أخرج له البخاري مقرونًا بـ « قرة بن خالد » كلاهما عن خالد الحذَّاء[٤] .

---

(١) ينظر : « الجمع بين الصحيحين » للحميدي ٢ / ٤٦٢ .

(٢) « المسند » ٣ / ٢٢ .

(٣) « المسند » ٣ / ٩٠ ، ٩١ .

(٤) « التعديل والتجريح » للباجي ٢ / ٦٢٧ ترجمة (٤٧٠) بتحقيق الأخ الدكتور أبو لبابة حسين ، و « تهذيب الكمال » للمزي ٢٥ / ٧٤ بتحقيق د / بشار عواد .

وأما رواية يزيد بن زريع فقد أخرجها ابن حبان في « صحيحه » - كما في « الإحسان » ١٥ / حديث (٧٠٧٨) وذلك من طريق محمد بن المنهال الضرير ، حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد الحذَّاء ، به بلفظ « وَيْحَ ابنِ سُمَيَّةَ تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيَةُ ، يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ ، ويَدْعُونَه إلى النَّارِ » فيزيد بن زريع متابع لعبد العزيز ، كما أنه من رجال الجماعة ، ومن الأثبات ، وقد أخرج له الشيخان من روايته عن خالد الحذَّاء ، احتجاجًا[١] ، ويعتبر يزيد من أثبت الناس في رواية البصريين[٢] وخالد الحذَّاء بصري ، فتكون رواية ابن زريع هذه من أثبت المتابعات لعبد العزيز بن مختار ، وقد أخرج البخاري من رواية يزيد بن زريع عن خالد الحذَّاء عن عكرمة ، بعض ما قَرَّرَ الحافظ ابن حجر أن مداره على خالد[٣] .

ومحمد بن المنهال ، الراوي عن يزيد في إسناد ، ابن حبان السابق ، يعتبر من شيوخ البخاري ومسلم ، وقد أخرجا له في

---

(١) « التعديل والتجريح » للباجي ٣ / ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ و « تهذيب الكمال » ٣٢ / ١٢٤ - ١٣٠ .

(٢) « التهذيب » لابن حجر ١١ / ٣٢٥ - ٣٢٨ .

(٣) « البخاري » مع « فتح الباري » لابن حجر - كتاب الحيض - باب الاعتكاف للمستحاضة حديث (٣١٠) .

صحيحيهما من روايته عن يزيد بن زريع[(١)] كما أنه يعتبر من الأثبات في روايته عن ابن زريع[(٢)] .

وعليه فإنَّ رواية ابن حبان هذه ، يعتبر رجال إسنادها من شرط البخاري ، وبالتالي لا يتوجه ما أشار إليه ابن حجر من أن البخاري لم يذكر الرواية التي فيها عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » ضمن سياق الحديث ، لعدم وجودها من سماع أبي سعيد من الرسول ﷺ بإسناد على شرطه[(٣)] .

---

(١) ينظر : « تهذيب الكمال » ٢٦ / ٥٠٩ - ٥١١ و « التعديل والتجريح » للباجي ٢ / ٦٤٦ .

(٢) المصدرين السابقين .

(٣) ينظر : « فتح الباري » لابن حجر ١ / ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

الخلاصة

١ - ومن كلِّ ذلك يظهر لنا أن الراجح ، هو ثبوت عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » عقب عبارة « وَيْحَ عَمَّارٍ » في « صحيح البخاري » ، ضمن سياق حديث أبي سعيد الخدري ، وذلك في كلا الموضعين اللذين أخرج البخاري الحديث فيهما .

وذلك بناء على ثبوتها في أكثر روايات ونسخ الصحيح الموثَّقة ، والمعروفة المتداولة .

٢ - بناء على ما تقدَّم فإنه يكون القولُ بعدم ذِكْرِ البخاري إطلاقًا لهذه العبارة في صحيحه ، قولًا مردودًا على قائله ، بما قدمته من الأدلة المتعددة ، وكذلك القول بأنها مُدْرَجَةٌ في رواية البخاري هذه ، بواسطة غيره .

٣ - أن خالدًا الحذَّاء قد رَوَى عنه هذه الزيادة ضمن حديث أبي سعيد أكثر من ثقة ، ممن هم على شرط البخاري ومنهم شعبة بن الحجاج كما تقدَّم ، وبذلك لا يعتبر تفرده بها قادحًا ، أو محلّ نظر .

المبحث السادس

أثر ثبوت هذه الزيادة في فقه الحديث

من أهم ما يوضح فائدة البحث والتمحيص السابق في ثبوت زيادة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » ضمن سياق حديث أبي سعيد هذا في « صحيح البخاري » ، هو أثر ثبوتها من عدمه فيما يستفاد من الحديث من أحكام فقهيَّة شرعيَّة .

فعندما تصدَّى شراح البخاري لهذا الحديث ، اختلفوا في شرح هذا الموضع ، تبعًا لاختلاف نسخهم في ذِكْرِ هذه العبارة في سياق الحديث أو عدم ذكرها .

فمن جاءت نسخته من الصحيح بدون هذه الزيادة هكذا « وَيْحَ عَمَّارٍ ، يَدْعُوهُم إِلَى الجَنَّةِ – أو إلى اللهِ – ويَدْعُونَه إِلَى النَّارِ » .

وجد أن عائد الضميرين في « يَدْعُونَه » غير مصرّح به في الحديث ، وعليه اختلف نظر الشراح في تقديره ، كما سيأتي .

ومن جاءت نسخته من الصحيح بإثبات هذه الزيادة هكذا « وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيةُ ، يَدْعُوهُم إِلىَ الجَنَّةِ ، ويَدْعُونَه إِلَى النَّارِ » .

وجد عائد الضميرين مذكورًا قبلهما ، وهو « الفِئَةُ البَاغِيةُ » التي تقتله فارتفع بذلك الخلاف في تقدير عائد الضميرين ، ويبقى الجواب عن المحذور في ذلك كما سيأتي .

فممن جاءت نسخته من الصحيح بدون الزيادة : المهلب بن أبي صفرة وابن بطال ، وتابعهم جماعة من الشرّاح ، فقدَّروا عائد الضميرين بأنهم الخوارج الذين بعث إليهم علي بن أبي طالب عمارًا رضي الله عنه يدعوهم إلى الجماعة ، وعللوا ذلك بأنه لا يصحّ في أحد من الصحابة أنه يدعو عمّارًا إلى النّارِ - يعني إلى الأسباب الموصلة لها والعياذ بالله - لأنَّه لا يجوز أن يُتأول عليهم إلا أفضل التأويل(١) .

وذكر ابن بطال ، ومن تابعه أيضًا : أنه يمكن تقدير عائد الضميرين « بكفار مكة » من قريش وغيرهم ، وأنه عَبَّرَ بالمستقبل في « يَدْعُوهم » و « يَدْعُونَه » وأريد الماضي ، حين كان عَمَّار يتمسَّك بدينه ، وكفار مكّة يعذبونه ، ويدعونه إلى الكفر المؤدِّي إلى النَّارِ(٢) .

ويلاحظ أن هذين التقديرين غير متوافقين مع الواقع الزمني الذي قيل فيه هذا الحديث ، ولا مع الوقت الذي قُتِلَ فيه عمّار رضي الله عنه .

---

(١) « فتح الباري » لابن حجر ١ / ٥٤٢ و « عمدة القاري » ٤ / ٢٤ (الصلاة - باب التعاون على بناء المسجد) .

(٢) « عمدة القاري » للعيني ١١ / ٣٥٠ ، ٣٥١ (الجهاد - باب مسح الغبار عن الناس في سبيل الله) وينظر : « الفتح » لابن حجر ١ / ٥٤٢ و « إرشاد الساري » ٥ / ٤٩ .

ولهذا فإن ابن حجر ومعاصره العيني لم يرتضيا هذين التقديرين ، فبالنسبة لتقدير عائد الضميرين بأنهم « الخوارج » .

قال ابن حجر : وفيه نظر من أوجه :

أحدها : أن الخوارج إنما خرجوا على عليّ رضي الله عنه بعد قَتْلِ عمار ، بلا خلاف بين أهل العلم بذلك ؛ فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم ، وكان التحكيم عند انتهاء القتال بصفين ، وكان قَتْلُ عمار قبل ذلك قطعًا ؛ فكيف يبعثه إليهم عليّ بعد موته ؟

ثانيها : أن الذين بعث إليهم عليّ عمّارًا إنما هم أهل الكوفة ، بعثه يستنفرهم على قتال عائشة ومن معها ، قبل وقعة الجمل ، وكان فيهم من الصحابة جماعة ، كمن كان مع معاوية ، وأفضل .. ، فما فرَّ منه الملهب[(١)] وقع في مثله ، مع زيادة إطلاقه عليهم تسمية « الخوارج » وحاشاهم من ذلك .

ثالثها : أنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة .. ثم ذكر ما قدمته من دلائل ثبوت الرواية الكاملة بذكر زيادة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » فيها ، وبها يتحدد عائد الضميرين نصًّا ، ويستبعد

---

(١) يعني التحرُّج من وصف بعض الصحابة ، وهم من كانوا مع معاوية بأنهم يدعون عمارًا إلى النار .

الخلاف في تقديره[١] .

وبنحو جواب ابن حجر هذا أجاب العيني كذلك[٢] .

وبالنسبة لتقدير عائد الضميرين بأنه كُفَّار مكَّة من قريش وغيرهم قال العيني : وهذا أيضًا لا يصحّ ، لأنه وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهما زيادة توضيح بأن الضمير يعود على قَتَلَةِ عمَّار ، وهم أهل الشام[٣] .

لكن هذا التحديد لعائد الضميرين فيه محذور قرره العيني بقوله : فإن قيل : كان قَتْلُ عمار بصفين ، وكان مع عليّ رضي الله عنه ، وكان الذين قتلوه مع معاوية ، وكان معه جماعة من الصحابة ، فكيف يجوز أن يدعوه إلى النار ؟[٤] ثم ذكر ما تقدَّم من جواب ابن بطال ومن تابعه بجعل عائد الضميرين هم الخوارج ، أو كفَّار مكة ، وفي الموضع الثاني للحديث عند البخاري قال العيني : إن ابن بطال تأدَّب ، حيث لم يتعرض إلى ذِكْرِ صفين ، إبعادًا لأهلها

---

(١) بنظر : « فتح الباري » ١ / ٥٤٢ .

(٢) « عمدة القاري » للعيني ٤ / ٢٤ .

(٣) « عمدة القاري » ٤ / ٢٤ .

(٤) « العمدة » / الموضع السابق .

عن نسبة البغي إليهم[١] .

ولكن العيني بعد تقرير ثبوت الزيادة في عدد من روايات ونسخ الصحيح الموثقة كما تقدَّم ، ذكر ما تقدَّم أيضًا من قول الحميدي بحذف البخاري لتلك الزيادة ، ثم أعقب ذلك بما يفيد ترجيحه ثبوت هذه الزيادة في الحديث ، مع تقديم ما رآه جوابًا صحيحًا عن المحذور الذي يمكن ترتبه على ذلك .

فقال : والجواب الصحيح في هذا أنهم[٢] كانوا مجتهدين ظانين أنهم يدعونه إلى الجَنَّة ، وإن كان في نفس الأمر خلاف ذلك ، فلا لوم عليهم ، في اتباع ظنونهم[٣] .

أما الحافظ ابن حجر فبعد أن أجاب بنحو هذا ، عاد فاستظهر أن البخاري حذف تلك الزيادة عمدًا لمقصد رآه ، وأن وجودها فيما وجدت فيه من الروايات والنسخ ، يعتبر إدراجًا ، كما تقدَّم تفصيل كلامه والجواب عنه .

وقد تبعه القسطلاني فيما عدا القول بالإدراج كما قدمت أيضًا .

---

(١) « العمدة » ١١ / ٣٥١ .

(٢) يعني : أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلوا عمَّارا بصفين / « إرشاد الساري » ١ / ٤٤١ .

(٣) « عمدة القاري » ٤ /٣٥١ .

لكن ما صحّحه الإمام العيني من الجواب عما يفيده ظاهر الحديث مع ثبوت تلك الزيادة ، هو الذي يؤيده قول الحافظ ابن كثير من قبله ، حيث قال : ولا يلزم من تسمية أصحاب معاوية « بغاة » تكفيرهم كما يُحاول جهلة الفرقة الضالة من الشيعة وغيرهم ؛ لأنهم وإن كانوا بغاة في نفس الأمر ، فإنهم كانوا مجتهدين فيما تعاطوه من القتال ، وليس كل مجتهد مصيبًا ، بل المصيب له أجران ، والمخطئ له أجر . اهـ(١) .

وبهذا يندفع ما خشيه من يقول بحذف عبارة « تَقْتُلُه الفِئَةُ البَاغِيةُ » من سياق حديث أبي سعيد هذا عند البخاري ، وما قد يكون خشيهُ أيضًا الحافظ ابن حجر في قوله بإدراجها في تلك الرواية .

ويتضح أيضًا سلامة الحكم الشرعي المستفاد من الحديث على ضوء ثبوتها في سياقه قبل قوله ﷺ : « يَدْعُوهم إلى الجَنَّة(٢) ، ويَدْعُونه إلى النَّارِ »(٣) .

وعليه فلا يكون هناك محذور شرعًا في ثبوت تلك العبارة في

---

(١) « البداية والنهاية » ٤ / ٥٣٨ (السنة الأولى للهجرة) ط دار هجر .

(٢) يعني يدعوهم إلى سببها ، وهو طاعة الإمام علي رضي الله عنه باعتباره الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك/ « الفتح » / ١ / ٥٤٢ .

(٣) يعني سببها ، وهو دعوتهم إلى خلاف ما تقدم « الفتح » ١ / ٥٤٢ .

سياق رواية البخاري[١] ، كما جاءت في أكثر روايات ونسخ الصحيح المعروفة ، والموثقة ، حسبما أوصلنا إلى ذلك فقرات هذا البحث ، التي أرجو الله تعالى - كما يسرها ، أن يجعل التوفيق حليفها ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، آمين ، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) أما ثبوتها مفرده فقد ذكر ابن حجر ورودها عن ثلاثة عشرة صحابيًا ثم قال : وغالب طرقها صحيحة أو حسنة ، ثم ذكر أنه ورد عن جماعة آخرين من الصحابة يطول ذكرهم / « الفتح » ١ / ٥٤٣ .

مراجع البحث

١- « إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة » . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق عدد من الإخوة الدكاترة الباحثين بمركز خدمة السُّنَّة والسيرة بالمدينة المنورة . ط مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف سنة ١٤١٥ هـ وما بعدها .

٢- « إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري » مع « شرح صحيح مسلم » للنووي . المؤلف / أحمد بن محمد القسطلاني . ط دار الكتب العربي بيروت سنة ١٤٠٣ هـ .

٣- « أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري » ، للإمام الخطابي . تحقيق سمو الأمير الدكتور / محمد بن سعد آل سعود ، رسالة « دكتوراه » من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٥ هـ .

٤- « إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح » . المؤلف أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد المعروف بابن رشيد . المحقق . الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة . ط الدار التونسية للنشر . بتونس بدون تاريخ .

٥- « البدر المنير » في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير » للرافعي تأليف سراج الدين عمر بن علي الأنصاري المعروف بابن الملقن / طبع دار الهجرة بالرياض سنة ١٤٢٥ هـ تحقيق مصطفى

أبو الغيط وزميليه .

٦- « تاريخ بغداد » أبو بكر أحمد بن علي الخطيب . ط مصورة بواسطة دار الكتاب العربي – بيروت بدون تاريخ .

٧- « تذكرة الحفَّاظ » مع ذيوله . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله . ط مصورة بواسطة دار الفكر العربي بيروت بدون تاريخ .

٨- « التعديل والجريح » ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح . أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي . تحقيق الأخ الدكتور / أبو لبابة حسين . ط دار اللواء بالرياض سنة ١٤٠٦ هـ .

٩- « تقريب التهذيب » . أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني . تحقيق الشيخ محمد عوامة ط دار الرشيد – سوريا سنة ١٤٠٦ هـ .

١٠- « التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد » . مؤلفه / محمد بن عبد الغني الشهير بابن نقطة . تحقيق لجنة دائرة المعارف بالهند . ط دائرة المعارف الهندية سنة ١٤٠٣ هـ .

١١- « تلخيص مستدرك الحاكم » . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي مع « المستدرك » للحاكم .

١٢- « تهذيب التهذيب » . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ط مصوَّرة عن الطبعة الهندية بواسطة دار صادر بيروت بدون تاريخ .

١٣ـ « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » . لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي ، تحقيق الدكتور / بشار عواد معروف . ط مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤١٣ هـ .

١٤ـ الجامع الصحيح . محمد بن إسماعيل البخاري . ط المكتب الإسلامي بتركيا سنة ١٣٩٩ هـ مصوَّرة عن طبعة استانبول سنة ١٣١٥ هـ ومع « فتح الباري » للحافظ بن حجر – ينظر : « فتح الباري » ، ومع « عمدة القاري » ، ينظر : « العمدة » . وضمن إرشاد الساري للقسطلاني .

١٥ـ « الجامع الصحيح » . محمد بن إسماعيل البخاري ط مصوَّرة بواسطة دار الجيل لبنان عن الطبعة السلطانية . بدون تاريخ .

١٦ـ « الجمع بين الصحيحين » . أبو عبد الله محمد بن فتوح الحميدي . تحقيق الأخ الدكتور / علي البواب ط دار ابن حزم – بيروت سنة ١٤١٩ هـ .

١٧ـ « سير أعلام النبلاء » : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين . ط ١ مؤسسة الرسالة – بيروت سنة ١٤٠٣ هـ وما بعدها .

١٨ـ « شرح صحيح مسلم » يحيى بن شرف النووي . ط مؤسسة قرطبة – بمصر سنة ١٤١٤ هـ .

١٩- « شرح صحيح البخاري » مع « إرشاد الساري » وغيره . الإمام يحيى ابن شرف النووي . ط دار الكتب العلمية بيروت . بدون تاريخ .

٢٠- « عمدة القاري شرح صحيح البخاري » ومعه « صحيح البخاري » . بدر الدين محمود بن أحمد العيني . ط مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – بمصر سنة ١٣٩٢ هـ .

٢١- « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ومعه « صحيح البخاري » . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . ط مصطفى البابي الحلبي – بمصر سنة ١٣٧٨ هـ .

٢٢- « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » . عبد الرحمن بن أحمد ، المعروف بابن رجب الحنبلي . تحقيق الشيخ طارق عوض الله .

٢٣- « فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ومعه « صحيح البخاري » بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي . أحمد بن علي بن حجر العسقلاني مصورة عن الطبعة السلفية بدون تاريخ .

٢٤- « المستدرك على الصحيحين » . أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، الحاكم . ط دار الكتاب العربي – بيروت بدون تاريخ .

٢٥- « مقدمة اليونيني لنسخته من صحيح البخاري » – تحقيق الشيخ مفلح الشمري (مطبوعة على الآلة الكاتبة) .